

"أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030
من وجهة نظر قيادات تعليم جدة"

إعداد الباحثة:

الجوهرة عبدالرحمن المقبل

جامعة دار الحكمة بجدة

إشراف الدكتورة:

أماني حمزة

1442هـ/2021م

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030، والوقوف على مدى إمكانية تطبيقه، والتعرف على تجارب الدول المتقدمة في مجال خصخصة التعليم. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة لتقييم كل مرحلة من مراحل النموذج مع الاستفادة من المقترحات لتطوير كل مرحلة. وطُبقت على عينة عشوائية بسيطة من قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس الحكومية بمدينة جدة. وتكونت عينة الدراسة من (266) أي بنسبة (44%) من إجمالي مجتمع الدراسة وكان ذلك خلال الفصل الدراسي الأول لعام 1441. 1442هـ. وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة؛ انتهت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: صلاحية النموذج المقترح للتطبيق، تبني وزارة التعليم في المملكة للنموذج المقترح عند البدء في تنفيذ المشروع.

وفي ضوء ذلك؛ قدمت الدراسة عددًا من التوصيات ومن أهمها: وضع دليل تنظيمي يوضح أنماط وآليات خصخصة التعليم، تبني مفهوم التجديد الذي يجمع بين الأصالة والرؤية المستقبلية للنظام التعليمي بما يخدم التحول الوطني ويحقق رؤية 2030.

الكلمات المفتاحية للبحث: مصفوفة الخصخصة، آليات خصخصة التعليم العام، نموذج مقترح، التجارب العالمية في خصخصة التعليم.

المقدمة:

رسمت المملكة العربية السعودية خطتها الإصلاحية "خطة التحول الوطني 2020" الرامية إلى رفع الكفاءة، وتخفيف الأعباء على الدولة، ومن ضمنها التوجه نحو الخصخصة. فتم تأسيس المركز الوطني للتخصيص؛ ليشرف على برامج الخصخصة في القطاع الحكومي. إذ تسعى المملكة وفقًا لرؤيتها 2030 إلى خصخصة 16 جهة حكومية، ومن ضمنها قطاع التعليم (الزايدي، 2018).

والمتمثل في مشاركة القطاع الخاص يجد العديد من المزايا التي يمكن تليبيتها عن طريق الخصخصة؛ فهي تؤدي إلى توفير نفقات التعليم، وتخفيف الأعباء على الدولة، وإيجاد التنافس بين القطاعين العام والخاص؛ لتحقيق الأفضل، ومرونة القطاع الخاص في القدرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية. وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إذ أن المؤسسات الخاصة تتم إدارتها على أسس اقتصادية؛ مما ينعكس على الجودة والتحسين والتطوير (الإبراهيم، 2018). وبات الإنفاق على التعليم من أكبر التحديات التي تواجه كثيرًا من حكومات العالم، فلم تعد قادرة على توفير الأموال اللازمة للعملية الأكاديمية (الوزرة، 2019).

وفي المملكة العربية السعودية بالرغم من تخصيص ميزانية عالية للتعليم، إلا إن هناك نموًا متزايدًا سنويًا في أعداد الطلاب لاسيما في الأونة الأخيرة؛ مما يتطلب زيادة في الطاقة الاستيعابية في المدارس؛ مما شكّل ضغطًا مستمرًا على القطاع العام من أجل توفير النفقات التعليمية اللازمة؛ لمواجهة هذا النمو ووجود الشريك الخاص الذي يتحمل بعضًا من الأعباء الحكومية (السلمي والقحطاني، 2019). وأكد تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" المنعقد في 2015 في إطار مشروع العمل الخاص بالتعليم حتى 2030؛ ولتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي نص على ضرورة زيادة أشكال التآزر المقدم من القطاع الخاص إلى التعليم، واعتبار التعليم منفعة عامة تتطلب إقامة شراكات ناجحة مع القطاع الخاص. وجاء أيضًا أن حكومات العالم الثالث فشلت في تحقيق تطلعات شعوبها؛ بسبب تفردها بالتعليم (الزومان، 2018). كما أوصت دراسة (اليامي، 2018) إلى

منح إدارات التعليم كلاً من الاستقلالية، والحرية المالية، والأكاديمية، والإدارية، وركزت على أهمية الإفادة من تجارب الدول العالمية في تطوير التعليم لاسيما التجربة الكندية والبريطانية في تطبيق فكرة المدارس المستقلة، والتجربة الماليزية في مشاركة القطاع الخاص في التخطيط، والتنفيذ، والشراكة مع المدارس، والمعاهد، والتجربة الصينية في تخصيص التعليم المهني، وتجربة شيلي في منح المدارس حرية تصميم المناهج.

كما رأت الباحثة أنه في ظل التحديات التي تواجه النظام التعليمي ومن أهمها عملية تمويل التعليم، وسيطرة البيروقراطية على النظام التعليمي التي تقف عائقاً من تحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030 والتي تهدف إلى التحول من مجتمع يعتمد على النفط، إلى مجتمع حيوي مزدهر، حيث توقفت على نتائج دراسة كلٍ من (البابطين، 2019؛ الزومان، 2018؛ محمد وتهامي، 2010؛ اليامي، 2018) والتي جاءت متوافقة مع ما ورد في رؤية المملكة 2030 من أهداف خصخصة التعليم: تخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة، تطوير مستوى الخدمات التعليمية وتحقيق التنافسية، والقضاء على البيروقراطية والمركزية، تطوير المناهج التي تؤهل الناشئة لمتطلبات سوق العمل، وإعداد المعلمين وتأهيلهم، والعمل على رفع مستوى التقدم؛ لتحقيق نتائج متقدمة في نتائج الاختبارات الدولية. وما لمسته الباحثة من اهتمام وزارة التعليم بالمملكة الفعال بخطوات؛ لتحقيق رؤية 2030، حيث قامت بوضع إستراتيجية شاملة ترصد الواقع، وتوجه مساراته نحو مواجهة التحديات، والتغلب على الصعوبات، وعينت إدارة تحت مسمى "مكتب تحقيق الرؤية في برنامج التحول الوطني 2020" لمتابعة كل ذلك (التركي والشريف، 2018). ومن هذا المنطلق ظهرت هنا الحاجة للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال خصخصة التعليم لإتباع أفضل الممارسات العالمية وتحقيق التنافسية.

مشكلة البحث ومبررات اختياره:

تشهد الملكة العربية السعودية في السنين الأخيرة تغيرات شاملة في كافة المسارات التنموية _ وبالأخص _ قطاع العلم والمعرفة. وتم إطلاق الخطة الإصلاحية المتمثلة برؤية المملكة 2030، والتي وورد في إحدى محاورها تحقيق اقتصاد مزدهر، متضمنة أهداف سامية ومنها: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة؛ للتخلص من الحجم الزائد على القطاع العام، ورفع الكفاءة الاقتصادية، وكانت قد حققت تجربة الخصخصة نجاحاً باهراً في كثير من الدول المتقدمة كما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم المنعقد في نيويورك (2018).

ولكون موضوع الخصخصة هو حديث الساعة داخل قطاع التعليم، وتخوف كثير من منتسبيه من إعلان الوزارة للخصخصة تلمست الباحثة أهمية الموضوع؛ ولعدم وجود دراسات سابقة تحدثت عن خصخصة التعليم قبل الجامعي وما يصاحبه من تحديات في الواقع، وسبل تطويرها، وتحسينها، وانتقائها وفق تجارب الدول الرائدة في التعليم إلا في دراسة (السلمي والقحطاني 2019) وتدور الدراسة حول متطلبات خصخصة التعليم العام في ضوء رؤية المملكة 2030. وجاء فيها: "ومن يتفحص أهم ملامح النظام التعليمي وفقاً لرؤية 2030 يكتشف اهتماماً بتطوير التعليم، ووصوله إلى مستوى متقدم من الجودة وتحقيق التنافسية، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، وتنمية الشراكة المجتمعية، وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في تقديم الخدمات التعليمية" (ص.217). كما توصل الباحث باسويد (2013) لبعض من التحديات ذكرها في نتائج بحثه ومنها: إسناد خصخصة التعليم إلى مؤسسات غير مؤهلة أو ليس لديها إمكانيات عالية، أو يتم التعاقد معها بطريقة عشوائية وبدون انتقائية، ولم يصاحبها برامج تقييم أو إجراءات، وضعف الرقابة القانونية. وأيضاً عدم وجود الحوكمة والشفافية الكاملة التي تضمن حق المستفيد، جعل الخصخصة مجالاً ربحياً استثمارياً بعيداً عن الجودة.

وأشار الزايدي (2017) بأن القطاع الخاص والذي يعد شريكاً أساسياً مع قطاع التعليم يواجه العديد من المشاكل الإدارية مثل: ضعف البنية التحتية، والبيروقراطية والقيود والاشتراطات المعقدة؛ مما يفقد الهدف من الخصخصة وهو: تحقيق أعلى مستويات من الكفاءة والفاعلية، وتجويد مخرجات التعلم بما يحقق رؤية 2030.

وذكر دحلان (2017) بأن وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية فتحت الخصخصة مع رجال الأعمال وفق المواصفات العالمية. كما يرى بأن الخصخصة باتت من أنجح الوسائل في كونها علاجاً للتطور، وتحسين العمل، وإن قضية التعليم قضية وطنية لا تقتصر مسؤوليتها فقط على وزارة التعليم، وإنما يشترك فيها مختلف الجهات الحكومية، والخاصة، ويعتبر أكبر مشروع لمساندة الحكومة. فهو أمر تمليه المصلحة والفوائد المجتمعية، والوطنية المشتركة، وهو حل لمشكلة تدني الكفاءة في المؤسسات العامة في ظل محدودية ميزانيات بعض الدول بما يحقق ادخار للميزانية العامة للدولة. وكما هو متوقع فإن مستوى أداء القطاع الخاص وإنتاجيته يفوق القطاعات الحكومية؛ لخضوعها لعنصر المنافسة، وتقديم أفضل الخدمات، وفق المواصفات العالية؛ رغبة في رضا المستفيد. وهذا ما أكدته (الشريف، 2020) بأن الخصخصة باتت في الوقت الحالي أمراً ضرورياً ليس لحل مشاكل التمويل فقط، وإنما حل لكثير من الفجوات التي يعاني منها التعليم من التضخم الإداري الكبير، والبيروقراطية في اتخاذ القرارات، وتعثر كثير من المشاريع، وتدني نتائج الاختبارات الدولية؛ لذا لا بد من معالجتها بعقلية القطاع الخاص الذي يبحث عن الكفاءة والتميز.

وتسعى وزارة التعليم بالمملكة لتطوير جودة التعليم؛ لتحقيق أحد أهداف الرؤية وهو تحسين مخرجات التعلم، إذ خصص للتعليم النصيب الأكبر من ميزانية الدولة حيث قدرت 193 مليار ريال سعودي بنسبة 17% من الميزانية العامة، وذلك حسب إحصائية وزارة المالية لعام 2020 (الجدعان، 2019). ومع ذلك وعن تجربة شخصية داخل الميدان كقائدة مدرسة أرى عدم كفايتها لإقامة المشاريع التطويرية لتحسين التعليم مقارنة بالدول المتقدمة التي سعت لخصخصة التعليم العام والتي نقل نفقاتها على التعليم أضعاف ما يخصص من ميزانية المملكة على التعليم. حيث توقفت على مقارنة بين ميزانية المملكة العربية السعودية مع دولة أمريكا في عام 2014 حيث خصص للإنفاق على التعليم في المملكة نسبة 24.56 من الميزانية العامة أما في أمريكا حدد للتعليم 4.96 من الإنفاق العام (البنك الدولي، 2014). وأن الاستمرار في الاعتماد على الدعم الحكومي بوصفه مصدراً وحيداً لتمويل التعليم تبدو صعبة في الوقت الحالي مع تذبذب أسعار النفط؛ وهذا ما أكدته دراسة (البابطين، 2019) لما يواجه التعليم العام من تحديات، ومن أكبرها ارتفاع نصيب الطالب من الإنفاق التعليمي. كما أكد ذلك (الجابري، 2019) بأن تكلفة الطالب بلغت في عام 1991م (8000) ريال. بينما ارتفعت في عام 2018 إلى (21.500) ريال كما أوضح ذلك (الشعلان، 2018).

وجاء في تقرير صادر من موقع وزارة التعليم (د.ت.) بتحويل 2000 مدرسة حكومية في جميع المراحل التعليمية إلى مدارس مستقلة إدارياً ومالياً بحلول عام 2020 مع بقاء مجانية التعليم لجميع الطلاب. مع ما تقدمه من منح صلاحيات خاصة للمعلمين بانتهاء واختيار المناهج، والأنشطة التعليمية، وتطبيق المناهج الإثرائية الداعمة للعملية التعليمية، كما أشار إلى ذلك (العنزي 2018) في صحيفة الوطن بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2018/5/1م حول هذا الموضوع. ولحد علم الباحثة لم ينفذ بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم من بداية عام 2020م.

وكما لاحظت الباحثة في الأونة الأخيرة من حولها تسرب كثير من الطالبات السعوديات من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة، وضعف إقبال السعوديات للمدارس الحكومية؛ بسبب عدم رضا أولياء الأمور عن مخرجات التعليم الحكومي مقارنة بالتعليم الخاص، وما يتميز به من برامج ذات جودة أعلى تؤهلهم للمستقبل، بالإضافة إلى جودة البيئة المزودة بأحدث التقنيات ووسائل التعليم الحديثة، مقارنة مع ما تراه الباحثة في مدارس القطاع الحكومي، وما تعاني من ضعف البنية التحتية، ومبانٍ تقتصر إلى المواصفات العالية، وتدني مستوى الخدمات، وسيطرة البيروقراطية والأنظمة، وعدم اكتراث أغلب الموظفين بالتطوير المستمر.

ويرى 2017 (Elzoughbi) بأن دراسة تجارب الدول الأخرى يفيد في تجنب الأخطاء، ونقل الخبرات، والتعلم من الآخرين، وتوفير قاعدة تساعد الباحثين؛ لتوليد الأفكار، وتحفز على الابتكار. من خلال الدراسات السابقة وبالتمعن في أهداف وتطلعات رؤية المملكة 2030 لإصلاح نظام التعليم؛ لمواكبة التغيرات واللاحق بركب الدول المتقدمة التي شرعت الخصخصة في نظام التعليم برزت هنا مشكلة البحث، ولعدم وجود دراسة سابقة طبقت داخل المملكة العربية السعودية تحدثت عن آلية تطبيق خصخصة التعليم إلا دراسة (الزومان، 2018) وهدفت إلى دراسة نوع الخصخصة في المباني التعليمية. ثم أوصى بتطوير بحثه بوضع مقترح لتطبيق الخصخصة الكلية في وزارة التعليم. ومن هذا المنطلق جاء إحساس الباحثة بأهمية وضع **أنموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء خبرات بعض الدول وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظر قيادات تعليم جدة.**

تساؤلات البحث:

من خلال استعراض مشكلة البحث يمكن الوقوف عند تساؤل رئيسي والذي يتمثل في:

ما الأنموذج المقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية على ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة 2030؟

وينبثق من هذا التساؤل العام الأسئلة الآتية:

- 1) ما مدى موافقة قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس على الأنموذج المقترح لآليات تطبيق خصخصة التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030؟
- 2) ما المقترحات لتطوير كل مرحلة من مراحل الأنموذج؟
- 3) هل يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لتقديرات أفراد العينة للأنموذج المقترح تعزى لمتغير الخبرة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم **أنموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام على ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من خلال:**

- 4) التعرف على التجارب العالمية في خصخصة التعليم العام.
- 5) والوقوف على آراء قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس على مدى إمكانية تطبيق الأنموذج المقترح لآليات خصخصة التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030.
- 6) والاستفادة من المقترحات لتطوير الأنموذج لاحقاً.
- 7) معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) لتقديرات أفراد العينة للأنموذج المقترح تعزى لمتغير الخبرة

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها قد:

- تعد خط البداية لدراسات مستقبلية للاستفادة من التجارب العالمية حول خصخصة التعليم العام في ظل توجهات وزارة التعليم تحقيقاً لتطلعات رؤية المملكة العربية السعودية "2030".

- تفتح مجال التنافس وفق المعايير الدولية التي ترفع من مستوى الأداء، وإثراء الخطط الخمسية بالمملكة، وخطة التحول الوطني "2020" في ظل رؤية "2030".
- تقدم أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مما يسهل على أصحاب القرار بوزارة التعليم بتشكيل صورة ذهنية واقعية من خلال النتائج المقدمة والعمل على اتخاذ الإجراءات التنفيذية للتطبيق بأسلوب علمي مع الاستفادة من خبرات دول أخرى لها السبق.
- تقدم أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام مبنى على منهج علمي مخطط يسهل على المسؤولين وضع حجر الأساس لعملية الخصخصة باستثمار أفضل الإمكانيات لعملية التطبيق.
- تقييد المستثمرين في القطاع الخاص من تحديد مواطن القوة والاحتياج مما يقلل من الآثار السلبية.
- تساهم نتائجها في وضع آلية الخطط التطويرية للقائمين على برامج التخصيص، وإدارة المشاريع ووضعي الخطط الإستراتيجية في وزارة التعليم؛ لمتابعة تحقيق الرؤية في برنامج التحول الوطني "2020".
- توفر الدراسة أداة لقياس خصخصة التعليم العام وفق تطلعات رؤية "2030"، مما يساهم في تحديد التسلسل التطبيقي لآلية الخصخصة، وتحسين الوعي الذاتي بالوضع الراهن والاتجاهات نحو خصخصة التعليم، كما يمكن تطبيقه على شرائح مختلفة غير المعتمدة بالدراسة الحالية.

حدود البحث:

اشتملت حدود الدراسة على ما يأتي:

- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في الفصل الدراسي الأول لعام 1442/1441هـ.
- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية في مدينة جدة.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على بناء أنموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام على ضوء تجارب بعض الدول العالمية في الخصخصة مثل: (أمريكا، بريطانيا، شيلي، كندا، الصين، ومصر) ومدى تطبيقها وفقاً لتطلعات رؤية 2030.

التعريفات الإجرائية:

الأنموذج المقترح: The proposed model

التفكير المنظم الذي يقوم على دراسة آليات خصخصة التعليم العام في ضوء تجارب الدول المتقدمة، وتحليلها وفهمها ومن ثم تخطيط ما يجب فعله وما ينبغي الوصول إليه.

الخصخصة: privatization

مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تسهم بمشاركة القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في تقديم الخدمات التعليمية، والإدارية للمدارس الحكومية، مع بقاء ملكيتها للحكومة؛ لرفع كفاءة النظام التعليمي.

خصخصة التعليم العام: Privatizing public education

يعرفه محمد وتهامي (2010، ص. 173) "إسناد الحكومة بناء أو إدارة أو تمويل بعض المدارس أو إسناد بعض المهام الأخرى بالتعليم الأساسي إلى القطاع الخاص؛ ليقوم بتلك المهام بالاشتراك مع الحكومة أو بدون الاشتراك معها؛ بهدف توفير مزيد من الفرص التعليمية، وتحسينها، وتحقيق التنافس"، وتتبنى الباحثة هذا التعريف.

التعليم: Education

المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائية والمتوسطة والثانوية في السلم التعليمي للمملكة العربية السعودية، وهو النظام الرسمي الذي تديره حكومة الدولة ممثلة في وزارة التعليم.

رؤية المملكة 2030: Vision 2030

يعرفها الزومان (2018، ص. 299) هي خطة إصلاحية شاملة تم الإعلان عنها في ابريل 2016م كخارطة طريق لكل القطاعات المدنية، والعسكرية في المملكة العربية السعودية؛ لتحقيق الازدهار والتنمية، وتتبنى الباحثة هذا التعريف.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المجال الأول: خصخصة التعليم.

أولاً: أنواع الخصخصة في مجال التعليم.

أصبح مصطلح خصخصة التعليم منتشراً في العالم حسب تنوع الممارسات القائمة في كل مؤسسة، ويهدف هذا التنوع إلى بقاء التعليم مجاني مع البحث المستمر لتقديم أفضل الوسائل والطرق لتقديم خدمات تعليمية مثلى؛ لذلك تتعدد أشكال وأنواع الخصخصة في التعليم كما ذكرها (كمبيجو، 2019؛ Rizvi, 2106) ومنها:

1. **الإحلال:** ويكون بإسناد إدارة المدارس الحكومية وتنظيمها إلى شركات خاصة مقابل رسوم تلتزم الحكومة بدفعها لهم وهي ما يعرف بالمدارس الحرة أو المستقلة.

2. **المعاهدة أو الميثاق (مدارس الامتياز):** ويكون باتفاق بين الحكومة والمدرسة على قيامها بأداء مهام معينة ويمنح للمدرسة بموجبها الاستقلالية التامة في الأنظمة والميزانية والتحرر من القيود.

3. **رصيد الضرائب:** ويكون باستقطاع نسبة من حساب أولياء الأمور الذين لهم أبناء في سنة الدراسة؛ للاستفادة منها في دفع رسوم التعليم.

4. **امتلاك القطاع الخاص للمدارس أو المعاهد العلمية:** وفيها تكون المدرسة تحت إدارة مؤسسة خاصة سواء ربحية أم غير ربحية.

كما حدد أيضاً كمبيجو (2019)، نصير وخصاونه (2013)، Rizvi (2016) نوعين من أشكال الخصخصة التعليمية الغالبة في انتشارها عالمياً وهي:

1. **التعاقد:** تقوم المدارس بتوقيع عقود مع شركات خاصة؛ لتقديم الخدمات مساندة للمدارس مثل إعداد الوجبات، النقل، صيانة المبنى وتجهيزه، تدريب الموظفين.

2. **نظام القسائم أو الكوبونات التعليمية:** ويكون من خلال تزويد ولي الأمر بقسائم ذات قيمة مالية لكل طفل ملتحق بالمدرسة؛ تخول ولي الأمر باختيار المدرسة المناسبة لابنه.

ثانياً: أهداف خصخصة التعليم العام.

تسعى كثير من الدول إلى تحقيق كثير من الأهداف في تطبيق خصخصة التعليم وأشارت إليها عدد من الدراسات تمكنت الباحثة من جمعها من دراسة: (الزهراني، 2019؛ السلمي والقحطاني، 2019، الشوورة، 2019) ومنها:

- تقليص دور القطاع العام في أداء الخدمات التعليمية المختلفة، وإسنادها إلى القطاع الخاص.

- خلق فرصة للمنافسة الايجابية بين المؤسسات التعليمية في تقديم أفضل الخدمات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- تخفيف الأعباء على الدولة، وتقليل حجم القطاع العام؛ مما يسهم في تحسين الوضع المالي، واستثمار العائد في مشاريع تعود بالنفع وتصب في مصلحة البلد؛ من أجل تحقيق زيادة معدلات التنمية الوطنية.
- تطوير سياسة التعليم، وجعلها أكثر مرونة تسمح بمواكبة التغيرات العالمية والمجتمع وسوق العمل.
- تشجيع المؤسسات الخاصة ذات الكفاءة العالية بالقيام ببعض المشاريع الاستثمارية في مجال التعليم.
- تحسين وتطوير مستوى أداء المنشآت التعليمية وتقديم خدمات تتميز بالكفاءة العالية.

كما أشار Edward jr and Hall (2017), Rizvi (2016) لبعض من أهداف خصخصة التعليم العام:

- تميز القطاع الخاص وتفوقه على القطاع العام في تقديم الخدمات التعليمية بالشكل الذي يحقق الجودة والإنتاجية الأعلى، وقدرته في الاستثمار الأمثل في قطاع التعليم.
- تغيير نمط الإدارة التقليدية والتي يركز جل اهتمامها على تطبيق الأنظمة، واللوائح والتعليمات دون النظر والاهتمام لرفع الكفاءة والاهتمام بنواتج التعلم، وهو ما تناشد به الإدارة الحديثة.
- خلق سياسة تعليمية مرنة تسمح بتقبل التغيرات العالمية التي يواجهها المجتمع، وخلق فرصة للإبداع والابتكار، وريادة الأعمال، وتقديم المبادرات المتنوعة.
- تمكين أبناء المجتمع من تحديد احتياجاتهم، ومعالجتها من أجل تحقيق الشعور بالانتماء للوطن.

كما يرى West and Nikolai (2017) من أهداف خصخصة التعليم: تحسين المعايير التعليمية، وفتح مجال للمنافسة، وزيادة فعالية التكلفة، والتنوع والاختيار بين مقدمي الخدمات، خفض الإنفاق الحكومي، وللحاق بالركب مع الدول المتقدمة، الاستقلال الذاتي للمدارس مع حوكمة العمل، التنوع في المناهج التعليمية.

ثالثاً: إيجابيات خصخصة التعليم العام.

أطلقت السعودية برنامج التحول الوطني 2020، وأحد من أهم بنوده هو برنامج الخصخصة، والذي شمل قطاعات مهمة من ضمنها قطاع التعليم مما يعتبر المشروع الأعظم والأكبر في برنامج التحول الوطني والأكثر حساسية؛ لما فيه من تأثير مباشر على الوطن والمواطن. و أشار كثير من الباحثين مثل (الحري، 2016؛ العيدروس، 2019؛ النفيعي، 2019؛ Rikowski، 2019؛ Nijis، 2017) لمجموعة من إيجابيات خصخصة التعليم ومنها:

- الخصخصة مورد من موارد التعليم ولاسيما في الآونة الأخيرة مع قلة وتدني ميزانية التعليم عما كانت عليه في السابق.
- الخصخصة حل لمشكلة النمو المتزايد للطلاب في المدارس.
- تسهم في تحسين مخرجات التعلم، وتحد من تسرب الطلاب للتعليم الخاص وبالتالي تحقق مبدأ العدالة؛ لأن كثيراً من أولياء الأمور ألقوا أبنائهم بالتعليم الخاص؛ لتدني مخرجات التعليم الحكومي.
- يرى بعض الباحثين الخصخصة عملية إصلاح تنظيمي شامل لجميع الهياكل التنظيمية، واللوائح والأنظمة، والقضاء على البيروقراطية التي جزء من سوء الإدارة.
- رفع كفاءة المؤسسات التعليمية من خلال تحقيق أقصى درجات من التحسين والتطوير والجودة.

- تشجيع روح المنافسة بين الشركاء في القطاع الخاص؛ لتقديم أفضل الخدمات لكسب رضا المستفيد، ودفعها للتطوير والتحسين المستمر.
- تطوير الخدمات التعليمية للطلاب والارتقاء بمستواها الكمي والنوعي، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في تقديم خدمات أفضل بكثير من القطاعات الأخرى إذا خضع لشروط وضوابط معينة.
- تسهم في تحسين بيئة العمل وذلك بإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وعدم الالتزام بالقواعد، وتحقيق انضباط في العمل.
- قدرة القطاع الخاص العالية على تطوير الممارسات المهنية والفنية للمعلمين؛ لتحقيق الكفاءة وسرعة الإنجاز واستثمار الوقت بفعالية.
- يرى كلا من (2016) Adamson, (2017) Elzoughbi بأن التخصصية أحد الحلول الفعالة لرفع مستوى جودة التعليم، وتوسيع الخدمات التعليمية، والتخلص من المركزية، وحرية السماح للمعلمين باختيار الدروس، ووضع خطة تعليمية للمناهج حسب احتياجات الطلاب، كما تتيح التخصصية مجالاً أوسع للابتكار والإبداع.
- كما يرى أيضاً (2016) David, (2017) Elzoughbi, (2016) Rizvi أن نظام القسائم التعليمية هو أحد الطرق الفعالة في تحقق الإيجابية والتنافسية، وتخفيف الأعباء على الحكومة، وإسنادها إلى القطاع الخاص، وسعي إدارة مدارس القسائم إلى تحسين الخدمات التعليمية المقدمة؛ لجذب الطلاب إليهم، والسعي لريادة الأعمال والابتكار من قبل المعلمين والإداريين، وخلق فرص كبيرة في التوظيف والاهتمام بالجانب المهني.

رابعاً: سلبيات تخصصية التعليم العام.

- على الرغم من إيجابيات لتخصصية إلا أنه هناك من ذكر بعض السلبيات الناتجة عنها كما جاء في دراسة (شاهين، 2015؛ الحربي، 2016؛ العيدروس، 2019؛ النفيعي، 2019؛ Rikowski, 2019) ومنها:
- التركيز الزائد على رضا الطلاب باعتبارهم هم مورّدون المؤسسات الخاصة.
- اعتبار الربحية هدف للمستثمر والاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية، وقلة الوعي بالأمور الأكاديمية والتعليمية ما يوتر على المخرج التعليمي.
- تهديد مبدأ تكافؤ الفرص المخالف لسياسات التعليم بنشوء نوع من الطبقة بين المتعلمين؛ مما ينعكس سلباً بين أفراد المجتمع بسبب تنوع واختلاف مؤسسات التعليم.
- تهديد الأمن الوظيفي للمعلمين من أبناء الوطن؛ مما يسبب تسربهم من المهنة أو الاستغناء عنهم واستبدالهم بكوادر أجنبية سعياً للتقليل من التكلفة؛ لتحقيق مزيد من الأرباح.
- تدني أجور المعلمين يؤدي بالتالي إلى انخفاض الكفايات المهنية لديهم مما يوتر حتمًا على مستوى الأداء التعليمي.
- سيطرة المؤسسات التعليمية ذات الرؤى قصيرة المدى والتي تسعى لتحقيق الربحية لفترة معينة مما يجعلها في حاله من الركون والتأخر وعدم الرغبة في التطوير والتقدم.

المجال الثاني: رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في مجال التعليم.

أولاً: الأهداف الرئيسية لرؤية المملكة 2030.

تعتمد رؤية المملكة على ثلاثة محاور أساسية كما جاء في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في جلسته الأولى لعام 2016؛ فهي متكاملة ومتناسقة مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف دولة، أجرت الباحثة تلخيص لمحاورها على النحو الآتي:

أولاً: مجتمع حيوي ذو قيم راسخة وبيئة عامرة وبنيان متين.

ثانياً: اقتصاد مزدهر استهدفت الرؤية تحقيق اقتصاد ذو فرص مثمرة واستثمار فعال وتنافسية جاذبة. مع تركيز الجهود على تخصيص الخدمات الحكومية بما يسهم في استقطاب أفضل التجارب العالمية.

ثالثاً: وطن طموح يتحقق ذلك من الحكومة الفاعلة، والمواطن المسئول، والأخذ بزمام الأمور في مواجهة التحديات، واغتنام الفرص. لقد نال التعليم حظاً وافراً من الاهتمام والعناية في رؤية المملكة 2030، وتضمنت الرؤية العديد من التوجهات العامة لتطوير التعليم، واعتبار التعليم محركاً أساسياً؛ لدفع عجلة التنمية والاقتصاد الوطني (رؤية 2030، 2016).

ثانياً: تضمنت وثيقة رؤية المملكة 2030 على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالتعليم، والتي تمكنت الباحثة من استنباطها من سياق الوثيقة وهي كالتالي:

- تأهيل المعلمين والقيادات وتدريبهم تطويرهم.
- تطوير المناهج الدراسية المواءمة لسوق العمل والتي تركز على المهارات الأساسية، وتطوير المواهب وبناء الشخصية.
- العمل على مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل.
- نشر نتائج المؤشرات التي تقيس مخرجات التعلم سنوياً.
- إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية ومساعدتهم في بناء شخصية أبنائهم.
- أن يكون التعليم في المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العالمية.
- العمل للحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية في التحصيل الدراسي.
- ترسيخ القيم الإيجابية في شخصية الطلاب من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتربوية.
- تنوع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، والعمل على مشاركة القطاع الخاص بالتوسع في خصخصة الخدمات الحكومية.
- الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبناء البلد بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل. (وثيقة رؤية المملكة 2030، 2016؛ برنامج التحول الوطني 2020).

ثالثاً: صور النظام التعليمي التي وردت في رؤية المملكة 2030.

قامت الباحثة بتحليل وثيقة رؤية المملكة 2030 واستنبطت صور النظام التعليمي في ضوء هذه الرؤية على النحو الآتي:

1. تبني شخصية أبناء المجتمع بترسيخ القيم الايجابية عن طريق تطوير منظومة التعليم؛ بما يحقق التعاون مع الأسرة؛ لتسهم في إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة؛ ليكسبه شخصية تتميز بالمبادرة والمثابرة والقيادة ولديه الوعي الذاتي والثقافي والاجتماعي.
2. مجتمع يتصف بالحيوية مبني على أسس قوية من الرعاية الاجتماعية والاهتمام بتطويرها ليصبح مجتمعاً منتجاً من خلال تفعيل دور الأسرة، وقيامها بمسؤولياتها وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية القوية.
3. تفعيل دور ولي الأمر؛ بما يعزز مشاركتهم في العملية التعليمية من تقديم الدعم والمساندة للمدرسة بتفعيل مبادرة ارتقاء؛ لأن اهتمام الأسرة بالتعليم ركيزة أساسية للنجاح.
4. السعي لتحقيق إحدى الأهداف والرؤى المستقبلية وهي أن تكون الدولة في مصاف ومقدمة الدول العالمية في بالتعليم والتأهيل وتحقيق الفرص للجميع.
5. الاهتمام المستمر بالتدريب والتعليم وتزويد أبناء الوطن بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، مع التركيز على مرحلة الطفولة المبكرة مع تأهيل وتدريب القيادات، وتطوير المناهج ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل.
6. إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية مع تطوير المواهب، وبناء الشخصية، وإعداد المعلمين وتأهيلهم والعمل على رفع مستوى التقدم؛ لتحقيق نتائج متقدمة في نتائج الاختبارات الدولية.
7. تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بالمسارات التعليمية؛ لمتابعة وقياس مخرجات التعلم باستمرار؛ لتحسينها وتطويرها.

المجال الثالث: أبرز ما جاء في رؤية المملكة فيما يخص خصخصة التعليم.

أولاً: خصخصة التعليم في رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أكدت رؤية المملكة 2030 على أهمية دور القطاع الخاص الفعال في المساهمة في تحقيق هذه الرؤية. وفي أبريل 2018، أجاز مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة تنفيذ برنامج التخصيص، وأصدرت وثيقة برنامج التخصيص، في العام نفسه، والتي تهدف إلى تخصيص خمس أصول حكومية بحلول عام 2020 ومنها قطاع التعليم. وأكد الخبيران الاقتصاديان (التركي والشريف، 2018) في تقرير لهما: **يتوقع** أن تحقق منها الحكومة إيرادات إجمالية تصل إلى 40.35 ملياراً. وتحقق ذلك باطلاع الباحثة على التقرير الصادر في صحيفة العرب الاقتصادية (2019) حيث عُنون بسمى "مشاريع التخصيص قلصت النفقات الفعلية لميزانية عام 2020 بنحو 5.2%". وهذا ما أكده الخبيران بأن المبادرات في قطاع التعليم تمثلت في جذب استثمارات خاصة لتمويل تشييد المدارس، وتشغيل المدارس الحكومية بموجب مبادرة المدارس المستقلة. وقد أعلن وزير التعليم تحويل 25 مدرسة حكومية في خمس مناطق مختلفة من المملكة ليتم تشغيلها من قبل القطاع الخاص. وتعتبر مبادرة "المدارس المستقلة" جزءاً من برنامج التحول الوطني في وزارة التعليم، حيث ترمي الخطة إلى زيادة عدد هذا النوع من المدارس إلى 2000 مدرسة بحلول عام 2020، ويتوقع أن تشكل نحو 6% في إجمالي المدارس الحكومية في المملكة. وتم توقيع اتفاقية بين شركة سعودية ومؤسسة تعليمية مقرها في الولايات المتحدة؛ للنظر في تجربة عدد من المدارس العامة والمستقلة. (صحيفة عكاظ، 2018). ولحد علم الباحثة لم يتم البدء في المشروع، وصدر قرار

بتاريخ 4/ نوفمبر/2020 يفيد إلغاء القرار رقم 441 الذي ينص على استقلالية المدارس، وجاء فيه "تتولى اللجنة الإشرافية لقطاع التعليم تنفيذ تلك المبادرة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قواعد عمل لجان القطاعات المستهدفة بالتخصيص" (الفهمي، 2020).

ثانياً: **المدارس العامة المستقلة الواردة في برنامج التخصيص**: هي نوع من المدارس المستقلة في الولايات المتحدة وبعض الأجزاء من أوروبا، وهي مدرسة حكومية تسمى أيضاً بمدارس الميثاق أو المدارس الحرة (التركي والشريف، 2018، ص.10). ولحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تحقيق مبادرات الخصخصة الواردة في الرؤية فقد تم تصميم نموذج حوكمة قوي، يتوافق مع قرار مجلس الوزراء رقم (665) بتاريخ 8/11/1438هـ. ورقم (355) بتاريخ 7/6/1438هـ كما جاء في وثيقة برنامج التخصيص (2018) على النحو الآتي:

- اللجنة الإستراتيجية التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: وهما المسئولان عن متابعة تحقيق الرؤية من حيث توجيه القرارات، ومتابعة الخطط الإستراتيجية والمعوقات ومتابعة التوصيات؛ لعرضها على مجلس الشؤون الاقتصادية ومجلس الوزراء.
- لجنة برنامج التخصيص: وتقوم هذه اللجنة بمتابعة مبادرات برنامج التخصيص مع رفع التقارير بشكل مستمر.
- مكتب البرنامج: يسند لدى المكتب مهمة مراقبة مدى التقدم المحرز في مبادرات التخصيص، مع تقديم الدعم والمساندة للجان الإشرافية للتخصيص.
- اللجان الإشرافية للتخصيص وفرق العمل: تقوم اللجنة الإشرافية بتصميم عمليات التخصيص، مع تطوير الأهداف.
- المركز الوطني للتخصيص: يضم مكتب برنامج تحقيق الرؤية ومراجعة البيانات العامة واقتراح ما يلزم بما يحقق التخصيص. ولتتبع الباحثة على مدى تحقق ما جاء في وثيقة برنامج التخصيص فقد تم الاطلاع على التقارير السنوية لوزارة التعليم بالمملكة وكان آخر ما تم تنفيذه توقيع عقد مع شركة تطوير للمباني بتاريخ 3/3/1442هـ لتمويل وتصميم بناء 60 مدرسة حكومية في مكة وجدة بالشراكة مع القطاع الخاص.

المجال الرابع: أوجه الاستفادة من التجارب العالمية في خصخصة التعليم العام، ومدى إمكانية تطبيقها في المملكة العربية السعودية.

لتحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية يتطلب الرجوع لممارسات مثلى على ضوء تجارب دول ناجحة لها سبق في مجال خصخصة التعليم العام وكان لها سبق في تحقيق مراكز تنافسية عالمية ولتنوع وشمولية تلك الممارسات والآليات ولما اكتبتها لرؤية 2030. وقد قامت الباحثة بمراجعة تجارب عدة دول حول خصخصة التعليم مثل التجربة الأمريكية، والتجربة الكندية، والتجربة البريطانية، وتجربة شيلي، وتجربة الصين، وتجربة مصر؛ وفي ظل استعراض تجارب الدول العالمية في خصخصة التعليم فقد رأت الباحثة بعض من الجوانب التي يمكن الاستفادة منها في خصخصة التعليم ويمكن تلخيصها بالآتي:

1. تعد التجربة الأمريكية هي الأجدر بالاهتمام مقارنة بالتجارب الفريدة والناجحة من الدول السابقة الذكر؛ لما توصلت إليه الباحثة بأن فكرة التجربة لديهم أصيلة؛ لاهتمامهم بتنفيذها على أرض الواقع من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتنوع أشكال الخصخصة لديهم بما يتوافق مع كل ولاية من الولايات المتحدة.
2. الاستفادة من تجارب الدول السابقة في صورة إجرائية عند بناء مراحل النموذج الخاص بالبحث الحالي؛ حيث توجهت الدول لإشراك القطاع الخاص واعتباره شريكاً استراتيجياً للدولة وهذا ما تنادي به رؤية المملكة 2030.
3. يمكن الاستفادة من تجربة دولة مصر بتنوع صور وأنماط الخصخصة ومنها: الكاملة، والمعتدلة، والبسيطة؛ مما يفتح المجال للاستثمار في التعليم، ويعد متطلباً من متطلبات رؤية المملكة 2030.

4. يمكن الاستفادة من التجربة الكندية والصينية في التخصص في مجال الاهتمام بالتدريب المهني وبناء المهارات الأكاديمية للطلاب؛ مما يسهم في دفع عجلة الاقتصاد تحقيقاً لما جاء في رؤية المملكة 2030.
5. يمكن الاستفادة من إيجابيات التخصص في جميع الدول المذكورة سابقاً مع ما لمست الباحثة من زيادة مخرجات التعلم المواءمة لسوق العمل، وهو أحد أهداف رؤية المملكة التي تناشد بسد الفجوة بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل وذلك بتطوير التعليم العام.
6. يمكن الاستفادة من تجربة نظام القسائم والكوبونات التعليمية من تحقيق التنافسية، ودفع المدارس للتطوير؛ لجذب الطلاب إليها، وذلك تحقيقاً لما جاء في المحور الثاني من الرؤية "اقتصاد مزدهر" وذكر بند تنافسية جاذبة.
7. يمكن الاستفادة من دولة شيلي باعتبارها إحدى الدول النامية فقد حققت بعد نجاح تجربة خصخصة المدارس تقدماً اقتصادياً حيث تصدرت المركز العاشر في الأعلى اقتصاداً حسب تقرير التنافسية في البنك الدولي لعام 2015 (Elzoughbi, 2017).

آليات تطبيق و تنفيذ التخصص:

- لقد تناولت مجموعة من الدراسات الأجنبية آليات تطبيق خصخصة التعليم كدراسة،
(Termes et al, 2018؛ Kantor& Lowe,2013؛ Edward jr &Hal,2017؛ Adamson &Galloway, 2019)
(Verger et al, 2017) وبعد استعراض الأدب النظري المرتبط بالمصفوفة تمكنت الباحثة من استخراج آليات تطبيق التخصص في النقاط الآتي والتي تم الاستفادة منها في بناء النموذج.
1. اعتماد السياسات الخاصة بآلية تطبيق خصخصة التعليم على ضوء التجارب العالمية.
 2. بناء أنظمة تعليمية لها آثار فعالة تتناسب مع سياسة التخصص.
 3. تحديد أهداف ورؤى والعمل على تحقيقها.
 4. وضع ضوابط وقوانين للمستثمرين وللقطاع الخاص حتى لا يكون التعليم سلعة للربح.
 5. جمع البيانات والمعلومات والوثائق والإحصائيات والتقارير .
 6. الأخذ بأراء المسؤولين في وزارة التعليم والجهات المشتركة الأخرى ذات العلاقة بتطبيق التخصص.
 7. الرجوع لكثير من الأدبيات السابقة حول تقييم تجربة التخصص في كثير من الدول.
 8. تحديد الموارد المالية والبشرية ووضع ضوابط لتعيين المعلمين.
 9. دراسة جودة البنية التحتية والمرافق للمدرسة.
 10. وضع قوانين للمدارس التي لم تسع لتحقيق مؤشرات عالية وإجراءات تصحيحية؛ بهدف التحسين المستمر.
 11. وضع آلية لإدارة وتقييم البرنامج من قبل المسؤولين ووضع معايير للحد الأدنى من الكفاءة المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة تحسين يتم مراجعتها ومتابعة تنفيذها.
 12. التطوير المهني للمعلمين، ودعمهم وتحفيزهم؛ للحد من التسرب ولتحقيق الأمان الوظيفي.

الدراسات السابقة:

تم استعراض الدراسات السابقة و ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم بدءًا بالدراسات العربية ثم الأجنبية كالتالي:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة السلمي والقحطاني (2019) والتي تهدف إلى معرفة المشكلات التي تواجه التعليم العام في وقته الحالي، ووضع تصور مقترح لمتطلبات خصخصة التعليم العام في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتمثلت العينة في اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (108) من مديري إدارات التعليم ومساعدتهم. وأظهرت نتائج الدراسة مشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي وكانت النتائج مرتفعة في بعض البنود مثل: قلة توفر الإمكانيات والتجهيزات المطلوبة من معامل ومختبرات، غلبة البيروقراطية وانخفاض نسبة الرضا عن المستوى التعليمي في المدارس الحكومية، البيئة المدرسية غير جاذبة للطلاب، قلة الخدمات الطلابية المتوفرة بالمدارس التي تنافي معايير الجودة، ضعف مستوى المخرجات التعليمية، القصور في مواكبة المناهج للتغيرات العالمية المتسارعة.

دراسة الإبراهيم (2018) والتي تهدف إلى دراسة مبررات خصخصة التعليم في دولة الكويت، والتعرف على الحاجات التعليمية التي قد تلبيها خصخصة التعليم، والمشكلات التي قد تنتج من خصخصة التعليم. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتمثلت العينة في اختيار عينة عشوائية عنقودية من مجتمع حيث بلغ عددهم (17050) معلماً (42710) معلمة بالإضافة إلى مديري الأقسام ومديري المدارس. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن تصورات المعلمين حول الحاجات التعليمية التي تلبيها خصخصة التعليم كانت بدرجة مرتفعة، وأنها تساعد في تطوير الخدمات التعليمية وتحسين مستوى المخرجات التعليمية، وأنها تسهم في اختيار مناهج مواكبة للمستجدات المعاصرة، وتولي اهتماماً بالتدريب المستمر لجميع العاملين، وتسعى لتوفير بيئة جاذبة مزودة بأحدث التقنيات، وتشجيع الاستثمار في المجال التعليمي، وفتح مجال للمنافسة في تقديم الخدمات التعليمية، كما أشارت أيضاً نتائج الدراسة على بعض المشكلات التي تنتج من خصخصة التعليم، من الاهتمام بالربحية على حساب جودة التعليم، تهتمش دور الوزارة في الإشراف والمتابعة، تفاوت المستويات التعليمية بين المدارس، تسرب كثير من المعلمين، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة.

دراسة الزبير وآدم (2018) والتي تهدف إلى التعرف على آلية تنفيذ تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي ومعرفة الإيجابيات والسلبيات والتحديات التي تواجه تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة والمقابلة. وكانت العينة عشوائية بلغت 11 خبيراً و48 مديراً. وأشارت نتائج الدراسة إلى ما توصلت إليه الباحثان من أن إيجابيات تمويل التعليم عن طريق الكوبونات جاءت بنسبة عليه في تحسين نوعيه التعليم، وتحسين البيئة التعليمية، وخفض تكلفة التعليم.

دراسة نصير وخصاونة (2013) والتي تهدف إلى التعرف على الأسباب التي يمكن أن تدفع إلى خصخصة التعليم في الأردن، ومعرفة السلبيات والإيجابيات. واستخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي، وتمثلت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتمثلت العينة في اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة لفئة الإداريين التربويين وفئة المعلمين والمعلمات في وزارة التعليم، حيث بلغ عددهم (57) إدارياً و(390) معلماً ومعلمة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أهم النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم فهي تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس والتربسية للمعلمين، وزيادة مقدرة النظام التربوي الأردني على المنافسة الدولية، وأوضحت أهم الأسباب التي

تؤدي إلى خصخصة التعليم هي استعادة الأهل من البرامج النوعية التي يقدمها القطاع الخاص، تحسين الكفاءة الاقتصادية للمدارس، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة، وتوفير الخبرات والتكنولوجيا والتقنيات الخدمية، وتوفير المباني والمرافق الحديثة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Adamson and Galloway 2019) والتي تهدف إلى دراسة وتحليل الأشكال والآليات المختلفة لخصخصة المدارس في الولايات المتحدة وتشمل المدارس المستقلة ومدارس الميثاق والقوائم، ودراسة الفروق التحصيلية بين المدارس العامة والمستقلة. واستخدم الباحثان المنهج التحليلي المقارن، وتمثلت أداة الدراسة من خلال جمع البيانات والوثائق من ستة ولايات أمريكية وتحليلها للمقارنة. كانت عينة الدراسة لعدد من المدارس في بعض الولايات. وأسفرت النتائج إلى أن خصخصة التعليم عن طريق القوائم أدى إلى انتشار التميز الطبقي بين الطلاب، وأن الانشغال بالخصخصة يصرف عن الهدف العام للتعليم وهو تحقيق تعلمي عالي الجودة إلى أمور أقل أهمية، وأن تعدد المسارات في الدولة الواحدة أدى إلى تفاوت التعليم واختلاف في مستوى النجاح، وصعوبة الحصول على قاعدة بيانات للمدارس المخصصة مما يقع ولي الأمر في حيرة من أمره، وأن نجاح الخصخصة يعتمد على تحقيق المنافسة الفعالة بين الشركات المسند لها.

دراسة (Elzoughbi 2017) والتي تهدف إلى صورة مفصلة عن إمكانية خصخصة التعليم قبل الجامعي في مصر، مع معرفة مزايا وعيوب خصخصة التعليم، وتقديم خارطة طريق تساعد وزارة التعليم لتحسين نظام التعليم في مصر. واستخدم الباحث المنهج النوعي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المقابلة والبيانات الثانوية من المكتب كأداتين لجمع البيانات. وتمثلت العينة في اختيار عينة عمدية من مجتمع الدراسة وكان عددهم 18 مشاركاً. وأشارت النتائج إلى أن الخصخصة تعتبر أحد الحلول الفعالة لرفع مستوى جودة التعليم، وتوسيع الخدمات التعليمية، وتقليل العبء المالي على الحكومة، وأن مدارس التعليم العام تواجه تحديات كبيرة من حيث جودة خدمات التعليم، وأن الخصخصة تعزز المنافسة غير الربحية بين المنافسين، ويؤدي إلى عدم التميز بين الطلاب الحكومة للطلاب ذوي الدخل المنخفض بنظام القوائم التعليمية.

دراسة (Termes et al. 2018) والتي تهدف إلى وصف اتجاهات الخصخصة في نظام القوائم التعليمية في الفلبين، والإجراءات التي تتبعها المدارس لجذب التحاق الطلاب بها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي النوعي، وتمثلت أداة الدراسة بالمقابلة لجمع البيانات. وتمثلت العينة في اختيار عينة عمدية من مجتمع الدراسة المكون من 11 مدرسة، وكان عددهم 87 مشاركاً من مدرّاء المدارس والمعلمين وأولياء الأمور. وأشارت النتائج إلى تحقيق التوازن بين المدارس الخاصة والعامة، تحقيق التنافسية لجذب الطلاب، محاولة إظهار الجودة التنافسية، تحقيق الكفاءة في العملية التعليمية.

دراسة (Edward jr and Hall 2017) والتي تهدف إلى تسليط الضوء على عدد من جوانب المدارس المستقلة التي تلقي القليل من الاهتمام وهي إدارة المعلمين، وطرق اكتساب الموارد التي تتجاوز التمويل الذي تتلقاه الحكومة. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي وتمثلت أداة الدراسة بالاستبانة والمقابلة وجمع الوثائق والتقارير والإحصائيات. وكانت العينة عمدية تكونت من 38 مسؤولاً في وزارة التعليم وسبعة من مدرّاء المدارس العامة و 118 معلماً. وأدت النتائج أن المعلمون يعملون في بيئة إيجابية، ويشاركون في التخطيط والتطوير، ولديهم بعض من الحرية في اختيار طرق التدريس والأنشطة، ويتميز المعلمين بالكفاءة العالية، توفر التجهيزات والموارد التعليمية العالية في هذه المدارس، أن المدارس المستقلة تجسد عملاً أكثر دعماً للتطوير المهني للمعلمين.

دراسة (Verger et al. 2017) والتي تهدف إلى اعتبار خصخصة قطاع التعليم ظاهرة عالمية، والتعرف على مسارات وآليات خصخصة التعليم، والتعرف على ضوابط اختيار المدارس المراد خصصتها. واستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن، وتمثلت أداة

الدراسة من خلال جمع البيانات والوثائق وتحليلها للمقارنة. وتمثلت العينة في البيانات والوثائق التي تم جمعها لتحليلها. وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن دوافع التخصصة تختلف بين كل بلد وآخر، قدرة القطاع الخاص وتفوقه على إدارة عملية التعليم من القطاع العام، رغبة أولياء الأمور في إسناد المدارس للقطاع الخاص لما يحقق من جودة عالية وتعزيز الابتكار في التعليم وتكوين علاقات جيدة مع ولي الأمر.

دراسة (soysa and seggie, 2016) والتي تهدف إلى دراسة السياسات التعليمية للدول المطبقة لتخصصة التعليم، وكيف تحققت لديهم التخصصة، والتعرف على المبررات والآليات في تخصصة التعليم في بعض الدول العالمية. واستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن، وتمثلت أداة الدراسة من خلال جمع البيانات وتحليل سياسات التعليم في الدول المعنية. وتمثلت العينة في البيانات والوثائق التي تم جمعها لتحليلها. وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن سياسة التخصصة في جميع دول العالم واحدة وتأخذ أشكال وآليات متعددة وأن تعددها في كثير من الدول خاضع لسياسة الدولة وأن الغاية واحدة وهي إصلاح التعليم وأن تأثيرها يمكن أن يكون بعيد المدى وقد يتم إدخال بعض التغييرات لمواكبة العصر والتي تحقق التنافسية. ومن السلبيات التي أشار إليها الباحثة في النتائج يمكن أن تحول التخصصة التعليم إلى تجاري ربحي ويهدد جودة التعليم وتحقيق مبدأ المساواة فيه.

دراسة (Higham, 2014) والتي تهدف إلى دراسة رسم المسارات السياسية للتخصصة، ورسم الخرائط والمقابلات مع العينة لاكتشاف العمليات التي تتم من خلالها عملية التخصصة. واستخدم الباحث المنهج النوعي وتمثلت أداة الدراسة من خلال إجراء مقابلات لرسم خارطة لتخصصة التعليم. وتمثلت العينة في مقابلة 191 من مدارس مختلفة. وأسفرت النتائج إلى أن خارطة الطريق لسياسة تخصصة التعليم تشمل على ضرورة وضع إجراءات حماية تضمن الوصول للجودة والمسألة والرقابة لضمان استمرارها على المدى الطويل، وضع برنامج حوكمة لسير العمل لمنع اختلافات الدوافع بين وزارة التعليم و القطاع الخاص، حسن اختيار الشريك الخاص الذي يملك الكفاءة المهنية التعليمية، الاهتمام بالبنية التحتية بدارستها تجهيزها، تحديد الأدلة المنظمة للعمل، ضرورة إيصال المقصود من التخصصة لدى المجتمع لهيمنة الأفكار السلبية ضد التخصصة، تطوير شبكات من التواصل بين المدارس، وضع رؤية محددة للوصول للنجاح ثم تعميم على بقية المدارس، وضع خطط للتحسين ثم العمل على تطوير الخدمات التعليمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعقيباً على الدراسات السابقة التي تم استعراضها يتضح لنا اختلاف الأهداف التي سعت الدراسات إلى تحقيقها، واختلاف الموضوعات التي تناولتها، وتباين البيئات التي أجريت فيها، واختلاف المنهج المتبع، فمن هذه الدراسات ما وظفت المنهج النوعي والتحليلي المقارن ومنها دراسة (Elzoughbi, 2017) ودراسة (Termes et al, 2018) ودراسة (Higham, 2014) في استخدام المنهج النوعي، ودراسة (Adamson & Galloway, 2019)، ودراسة (Verger et al, 2017) ودراسة (soysa and seggie, 2016) في استخدام المنهج التحليلي المقارن.

ويتفق الدراسة الحالية مع دراسة (السلمي والقحطاني، 2019) و (الإبراهيم، 2018)، و (الزبير وآدم، 2018) ودراسة (نصير وخصاونه، 2013)، ودراسة (Edwardjr and Hall, 2017) من حيث استخدام المنهج الوصفي وتختلف مع باقي الدراسات في المنهج.

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف. حيث هدفت الدراسة الحالية إلى تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لتطبيق تخصصة التعليم العام على ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 203، ولم تتطرق الدراسات السابقة له، بالإضافة إلى اختلاف البيئة التعليمية التي طبقت فيها الدراسة.

كما تباينت آلية اختيار عينات الدراسات من دراسة إلى أخرى تبعاً للمجتمع المطبق فيه واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الإبراهيم، 2018) في تحديد عينة الدراسة المكونة من مديري المدارس ومديري الأقسام. وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في التعرف على خبرات الدول في آليات خصخصة التعليم، وفي بناء الأنموذج المقترح لتطبيق خصخصة التعليم بالمملكة، بالإضافة إلى إثراء الدراسة بالمصادر المناسبة التي أسهمت في تفسير النتائج التي تم التوصل إليها. كما تتميز الدراسة الحالية بكونها من أوائل الدراسات التي ترسم أنموذج وخارطة طريق لآليات خصخصة التعليم في المملكة على ضوء خبرات الدول وتطلعات رؤية 2030. وفي إعداد مصفوفة لتجارب الدول المطبقة يمكن للمهتمين الرجوع لها عند البدء بالتنفيذ. كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث، ومن أديها النظري ومنهجيتها العلمية، وفي بناء أدواتها، وتوظيفها في تعزيز نتائجها.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك باعتبار أنه أفضل المناهج ملائمة لطبيعة وأهداف الدراسة الحالية، حيث يقوم هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات، وتحليلها، وتفسير بعض جوانبها مراد وهادي (2014)؛ بهدف تقييم أنموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظر قيادات تعليم جدة، ومعرفة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة وفقاً لأنموذج المقترح.

المعوقات	مستوى النجاح	آليات الخصخصة	
ارتفاع نسبة المعلمين إلى الطلبة الضغوط القاسية، محدودة استخدام بعض البرامج، تناقص المعلمين، خفض مرتباتهم، عدم كفاءة الموظفين، صعوبة القياس، والوصول للمعلومات، الخلافات الشخصية، صعوبة الاتصال.	مخرجات تعلم، التنوع، زيادة أعداد الطلبة، عائد مالي، تكلفة أقل، روح الفريق، الدعم، القبول، الانتماء، تعليم أفضل، الكفاءة، صنع القرارات، وتفعيل الأنشطة، المسألة والرقابة، التغذية الراجعة، التنافسية، التطوير.	التعاقد، نظام القسائم والكوبونات التعليمية، مدارس المعاهدة، المدارس المستقلة، الائتمان الضريبي.	أمريكا
اتجاه المعلمين للتجارة، جمع الأموال من الوالدين. الإجراءات محفوفة بالمخاطر، دفع تعويضات قسرية، ارتفاع التكلفة المادية للطلاب.	خفض التنافس، المنافسة، دعم أولياء الأمور، تقوية الصلة بالمجتمع، الإعفاء من الدعم الضريبي، ارتفاع دخل الأسر، ارتفاع نسبة الطلاب 5%، التركيز على فئة الموهوبين، التنوع بآليات وطرق التدريس، انخفاض نسبة الطلاب إلى المدرسين، خفض التمويل من الدولة.	السندات التعليمية، المدارس المستقلة.	كندا
تقديم أرخص الخدمات، ضعف البنية، عدم وجود دعم للتحسين، التركيز على جني الأرباح، غياب المسألة والشفافية، اختلاف الدوافع والاهتمامات.	دعم ذوي الدخل المحدود، تحقيق موارد عالية، الصدارة في التنافسية، استقلالية إدارات المدارس، مبادرات نوعية، التعلم الرقمي، تدريب المعلمين. تعزيز الحكم الذاتي، مدارس تأسيسية.	إسناد الخدمات التعليمية للقطاع الخاص، أو يتحملها القطاع العام.	بريطا
تسرب الطلبة، الإخلال بالمناهج، الانقسام، التمويل، قلة التنوع الاجتماعي والاقتصادي، ثالث بلد غير متكافئ في اختبار PISA، التميز الطبقي، المستوى	تنافس المدارس، ارتفاع عدد الملتحقين، تحقيق اقتصاد عالي، ارتفاع نواتج التعلم، المرونة، تصميم المناهج، مميزات للمعلمين.	كوبونات، أو مستندات قيد، إسناد الإدارة للمجالس البلدية.	شيلي
سيطرة الحكومة، انخفاض الدعم، حصول فجوة في التمويل، الأنظمة الصارمة، صعوبة تنفيذ القرارات.	تنوع المناهج التعليمية، تقوية العلاقة، التخفيف من المركزية، تخفيف الأعباء، تعزيز التنافسية، جودة التعليم، حرية اختيار المدرسة، المساواة في التعليم، تطور التعليم المهني، الإعانة حكومية، ازدياد حجم المدارس، اللامركزية.	نظام القسائم، الاستقلال الذاتي.	الصي
صعوبة تحديد المستهدفين، عدم وجود قاعدة بيانات، المعارضة، فقدان الوظائف، عدم تحقيق الرضا الوظيفي، عدم استقرار الميدان، تأثير ثقافة البلد وموروثاته.	المرونة في اتخاذ القرارات، المبادرات الفعالة، ارتفاع مستوى تدريس الانجليزي، الابتكار، والتفكير، STEM، تدريس المناهج بعدة لغات، المناهج الإثرائية، خدمات تعليمية عالية، القضاء على الدروس الخصوصية، تقليل عدد الموظفين، بيئة تعليمية مجهزة، شهادات دهلة للمعلمين.	خصخصة كاملة، معتدلة، بسيطة، نظام القسائم التعليمية.	مصر

مصفوفة تجارب الدول في خصخصة التعليم

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس، وبعد الرجوع لإحصائيات إدارة التخطيط أتضح أن عدد قيادات تعليم جدة يبلغ (34) وعدد قائدات المدارس يبلغ (563) ملحق رقم (5)، وذلك خلال فترة إجراء الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1442/1441. وتم اختيار هذا المجتمع لطبيعة البحث واحتياجه للمختصين والممارسين لتقييم الأنموذج المقترح.

عينة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من (15) من قيادات تعليم جدة و (251) من قائدات المدارس أي بنسبة (44%) من إجمالي مجتمع الدراسة، علماً بأنه تم حساب حجم العينة وفق معادلة ستيفن ثامبسون Stephen Thompson.

خصائص أفراد عينة الدراسة:

تم تحديد متغير (سنوات الخبرة) لوصف أفراد عينة الدراسة، ويمكن اعتبار هذه المتغير على أنه مؤشر دلالي على نتائج الدراسة، إضافة إلى كونه يعكس الخبرات العملية والخلفية العلمية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من شأنه أن يساعد في تحليل نتائج الدراسة الحالية بشكل دقيق، وفيما يلي عرض تفصيلي لخصائص أفراد العينة:

سنوات الخبرة:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
7.1%	19	من 10 إلى 15
11.3%	30	من 15 إلى 20
81.6%	217	من 20 فأكثر
100%	266	المجموع

أدوات البحث:

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات؛ وذلك بسبب ملاءمتها لأهداف الدراسة، وتساؤلاتها ومنهجيتها، ومجتمعها، إضافة إلى أن الاستبانة تعد وسيلة هامة لجمع البيانات، وذلك يرجع إلى تمتعها بدلالات صدق وثبات.

وتمثلت إجراءات أداة الدراسة بالخطوات التالية:

أ. بناء الأنموذج.

تمثل عملية بناء الأنموذج الإجابة على السؤال الرئيس للبحث والذي من شأنه تقديم نموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم في المملكة العربية والذي سار وفقاً للمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: مرحلة إعداد الأنموذج: استعانت الباحثة في إعدادها بما استخلصته من الإطار النظري للدراسة ومجموعة من الدراسات والبحوث الأجنبية فيما يتعلق بخصخصة التعليم.

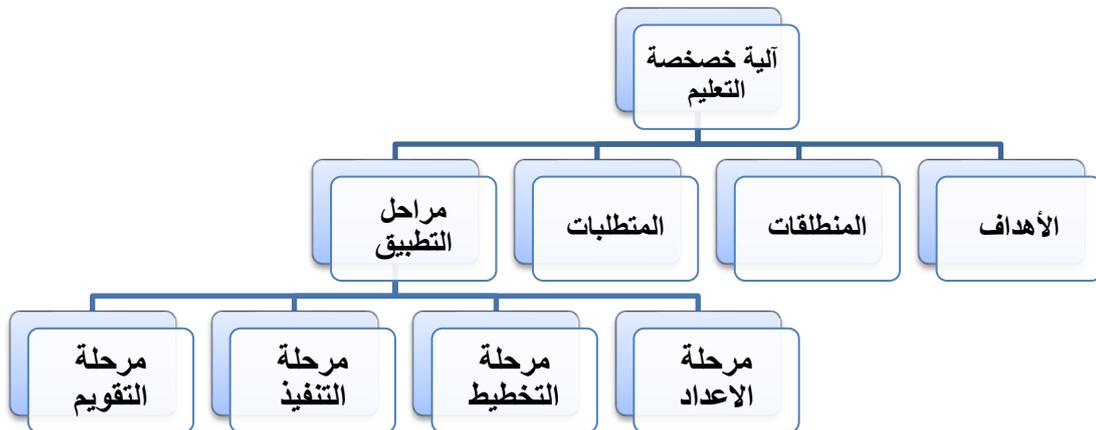
المرحلة الثانية: مرحلة المسح والتحليل: قامت الباحثة بدراسة شاملة وتحليل لكثير من تجارب الدول المطبقة وتم إعداد مصفوفة خاصة للتجارب العالمية للاستفادة منها في بناء مراحل الأنموذج.

المرحلة الثالثة: مرحلة التخطيط: رسمت الباحثة خطة النموذج المقترح لتشمل الربط بين معطيات الجانب النظري في المصفوفة وما استخلصته الدراسة النظرية لبرنامج التخصيص ورؤية المملكة 2030 فيما يخص قطاع التعليم.

المرحلة الرابعة: مرحلة تحكيم النموذج وإجراءات التعديلات المطلوبة: للتحقق من مدى صلاحية النموذج المقترح ودرجة تحقيقه للمعايير المستهدفة من حيث درجة ملاءمة لخصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية ودرجة وضوح مراحل وإجراءاته وسهولة تطبيقه قامت الباحثة بعرض النموذج على عينة من الخبراء والمحكمين في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية وكان عددهم (12) محكماً حيث تم التعديل على بعض البنود وفق اقتراحات أولئك المحكمين. وتم استخدام نموذج برايسون (Bryson) كأحد نماذج التخطيط الإستراتيجي والمتضمن عشرة مراحل، وهو من النماذج التي تسهم في مساعدة صانعي القرار في مواجهة القضايا المهمة في المؤسسات (القحطاني والبحيري، 2014). ولتسهيل العمل على ضوء هذا النموذج قامت الباحثة بجمع المرحلة الأولى والثانية والثالثة تحت مسمى مرحلة الإعداد؛ وهي المرحلة الأولى في النموذج المقترح، وجمع المراحل من الرابعة إلى الثامنة تحت مسمى مرحلة التخطيط؛ وهي المرحلة الثانية في النموذج المقترح، ثم المرحلة التاسعة مرحلة التنفيذ؛ وهي المرحلة الثالثة في النموذج المقترح، ثم المرحلة العاشرة مرحلة التقييم والمراقبة لتكون المرحلة الرابعة والأخيرة في النموذج حتى خرج بصورته النهائية. وفيما يلي عرضاً تفصيلياً للنموذج المقترح لآليات خصخصة التعليم العام على ضوء التجارب العالمية.

أولاً: أهداف النموذج المقترح:

تتبع أهداف النموذج المقترح من أهداف البحث الحالي، ويسعى إلى محاولة تقديم صورة مقترحة لآليات خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية على ضوء خبرات الدول المتقدمة، ومساعدة متخذي القرار في وضع آليات لتنفيذ الخصخصة وتطويرها بما يتماشى مع استراتيجيات ومبادئ أهداف المركز الوطني للتخصيص ليواكب تطلعات رؤية 2030، من الاهتمام برفع مخرجات التعلم المواءمة لسوق العمل، وجذب الاستثمارات الخاصة في التعليم لتخفيف الأعباء المالية على الدولة، ويتناول الشكل التخطيطي التالي صورة النموذج المقترح بشكل مختصر.



شكل (1) نموذج مقترح لآليات تطبيق خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية

ثانياً: منطلقات الأنموذج المقترح:

يرتكز الأنموذج المقترح على عدة منطلقات أساسية أهمها:

1. ضعف مشاركة القطاع الخاص وتحمل الدولة جميع الأعباء المالية بالرغم من تشجيع الدولة على مشاركة القطاع الخاص وجعله شريكاً أساسياً لها في التنمية؛ لتمييزه في تقديم خدمات تعليمية تفوق القطاع العام.
2. أشارت بعض تجارب الدول المطبقة لخصخصة التعليم العام إلى ضرورة وضع آليات تتوافق مع طبيعة الدولة وإمكاناتها الاقتصادية.
3. احتلت بعض الدول التي توجهت منذ زمن لخصخصة التعليم العام الصدارة وكما عمدت إلى التنافسية في تقديم مخرجات تعلم عالية.
4. توجه المملكة العربية السعودية للخصخصة وإنشاء برنامج التخصيص؛ ليتوافق مع رؤية 2030؛ بهدف رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات المقدمة وزيادة فرص التوظيف.
5. حاجة أبناء البلد إلى التعليم المتميز المحاكي للتوجهات العالمية؛ لبناء جيل قادر على نقل الدولة إلى المصاف العالمية.
6. قدرة نظام الخصخصة على محاكاة متطلبات سوق العمل والتركيز على الجانب العملي المهني والتقني، مما يسهم في رفع الكفاءة التعليمية بما يتوافق مع التوجهات العالمية في التعليم (شاهين، 2015).

ثالثاً: متطلبات الأنموذج:

لتحقيق تطبيق الأنموذج لابد من توافر متطلبات تعتبر هامة لأجل التمهيدي للمرحلة الانتقالية، قامت الباحثة بحصرها بالنقاط الآتية:

1. إعادة النظر في بعض بنود سياسة التعليم ومنها:
أ_ الباب الأول فقرة رقم 15 ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة. وحيث أن خطة التنمية حالياً في المملكة العربية السعودية هي رؤية 2030، جاء في إحدى محاورها اقتصاد مزدهر وورد فيه: "تخصص خدماتنا الحكومية؛ نؤمن بدور القطاع الخاص، ولذلك سنفتح له أبواب الاستثمار من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة، بما يسهل للمستثمرين وللقطاع الخاص فرص أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم" (رؤية المملكة 2030، 2016، ص43).
- ب _ الباب الثامن: تمويل التعليم حيث جاء بأن الإنفاق على التعليم من مسؤولية الدولة ويخصص له ميزانية سنوياً. يمكن إضافة بند دعم القطاع الخاص للتعليم ليكون موافقاً مع رؤية المملكة وبرنامج التحول الوطني.
2. إنشاء قاعدة بيانات شاملة بين جميع الأجهزة الحكومية المسؤولة عن التنفيذ.
3. استقطاب شركات عالمية أجنبية لها خبرة وتميز في مجال تخصيص التعليم.
4. تأسيس شركات تعليمية برأس مال كبير من قبل المستثمرين ووزارة التعليم ومشاركة المواطنين للاكتتاب بها.
5. الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال الخصخصة ووضع الأدلة واللوائح المنظمة للعمل وشرح أنماط وأشكال خصخصة التعليم العام بالتفصيل.
6. تكاتف جميع الوزارات المعنية ووضع ضوابط صارمة مع تفعيل الحوكمة والرقابة والمساءلة.

رابعاً: مراحل التطبيق الأنموذج المقترح:

يتبع تطبيق الأنموذج المقترح أربعة مراحل، وفيما يلي عرض تفضيلي مبسط لكل مرحلة، حيث تنفرد كل خطوة بخطوات إجرائية تتكامل فيما بينها:

❖ مرحلة الإعداد:

1. يتم نشر ثقافة التخصصية عن طريق وسائل الإعلام المعتمدة بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي.
2. يتم تشكيل هيئة مستقلة تقوم بالمسح، وجمع البيانات، والتخطيط، والمتابعة المستمرة، وتقييم مدى نجاح التجربة، والعمل على التحسين المستمر.
3. يتم إجراء مسح شامل للمدارس المراد خصصتها من خلال تجهيز قاعدة بيانات دقيقة يتم الرجوع إليها باستمرار.
4. يتم إجراء دراسة البنية التحتية لكل مدرسة على حده وتحديد الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة والتي تساعد على نجاح التجربة.
5. تحليل البيئة المدرسية باستخدام منهج التحليل البيئي الرباعي "SWOT" لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.
6. يتم إنشاء قاعدة بيانات لجميع المهتمين من فئات المجتمع بما فيهم أولياء أمور الطلبة.
7. يتم إيضاح اللوائح والأدلة الملزمة في عملية التخصصية؛ للاسترشاد بها وقت التطبيق العملي.
8. تشكيل لجنة خاصة لكل المدارس تعنى بموضوع التخصصية وتطبيقها، وتكون ذات خبرة وعلم.
9. يتم البدء بتطبيق التخصصية تدريجياً على مدارس محددة في المناطق الرئيسية للتجربة قبل الاعتماد.
10. وضع آلية محكمة لإدارة المخاطر لكل مدرسة حسب ما يناسب وضعها.
11. يتم تخصيص مؤسسة حكومية تعنى بإصدار نظام الكوبونات والقوائم التعليمية لضمان إيصالها لمستحقيها من الطلبة.
12. يتم تعيين جهة حكومية لمتابعة عملية التخصصية والرقابة عليها.

❖ مرحلة التخطيط:

تتعاون الجهات المشار إليها في مرحلة الإعداد معاً لوضع ملامح وخطط إجرائية لآليات تخصصية التعليم العام وتتلور فيما يلي:

1. يتم رسم خطة إستراتيجية محكمة تشمل على رؤية ورسالة وأهداف مرسومة وتنتهي بالمتابعة والتقييم.
2. يتم مشاركة الكوادر الوظيفية في مرحلة التخطيط.
3. يتم وضع آليات وسياسات لخصخصة التعليم بأنواعه المختلفة (التعاقد، مدارس المعاهدة وهي المدارس المستقلة "الحرّة"، نظام الكوبونات أو القوائم) بما يتوافق مع سياسة التعليم ورؤية المملكة 2030.
4. يتم وضع خطة إجرائية؛ لتطبيق كل نمط من أنماط تخصصية التعليم المطبقة في الدول المتقدمة بما يتناسب مع المعايير والأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية.
5. يتم اقتراح خطة تدريب مناسبة لمنسوبي المدارس قبل البدء بعملية التخصصية.
6. يتم وضع خطة للمتابعة تشمل على معايير خاصة؛ لتقييم كل مدرسة، وقياس مدى نجاح التجربة، واستبعاد الأقل أداء من إسناد الخدمة لها في السنين القادمة.
7. يتم عقد لقاءات مستمرة وورش عمل يشارك فيها خبراء من التعليم داخل المملكة وخارجها، والمستثمرون من القطاع الخاص.
8. يتم وضع آلية للكوادر الوظيفية تضمن تحقيق الرضا والأمان الوظيفي ويتطلب اطلاعهم؛ عليها لضمان الاستقرار، ولتقليل التسرب؛ حتى لا تقع الوزارة أمام تحدٍ كبير للإصلاح.
9. يتم وضع خطة لمراجعة المناهج التعليمية وتطويرها بشكل دوري؛ بما يتواءم مع ثقافة وقيم المملكة ويواكب متطلبات العصر.

10. تضمن آلية عمل مخططة ومنظمة لمدارس القسائم أو الكوونات التعليمية؛ لضمان الاستقادة من صرفها في الأوجه الصحيحة.

❖ مرحلة التنفيذ:

تتوسع مرحلة التنفيذ في ضوء مسؤوليات الجهات المشاركة فيما يلي:

1. يتم دراسة كل نموذج من نماذج خصخصة التعليم للدول المتقدمة، ومدى إمكانية تنفيذه على أرض الواقع في المملكة العربية السعودية.
2. يستبعد نظام الائتمان والرصيد الضريبي المخالف لسياسة التعليم وفقاً للبند المنصوص برقم (233).
3. يمكن تطبيق خصخصة التعليم العام عن طريق: المعاهدة وهي المدارس المستقلة والحرّة، مع إسناد إدارتها للقطاع الخاص وإبقاؤها مجانية.
4. يتم متابعة ضوابط ومعايير اختيار الكادر التعليمي والإداري، في المدارس المستقلة وفقاً لما جاء في أهداف التحول الوطني 2020م.
5. يتم متابعة مدارس المعاهدة (المستقلة أو الحرّة) في تنفيذ الرؤية والرسالة والأهداف وتقييمها باستمرار.
6. يتم متابعة صرف الكوونات والقسائم التعليمية لضمان إيصالها إلى الجهة المعنية.
7. يتم تجهيز المدارس بالوسائل التعليمية والتكنولوجيا الحديثة في ضوء تدريس المناهج المعتمدة في المدارس المستقلة؛ لمواءمة متطلبات سوق العمل.
8. يتم إنشاء قاعدة بيانات شاملة؛ لرصد المسيرة الطلابية بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى مراحل التعليم المتقدمة مع متابعة مخرجات التعلم وتطويرها؛ لتحقيق محاور وأهداف رؤية المملكة 2030.
9. يتم متابعة أعمال وتقويم الشركات المسند إليها تقديم الخدمات التعليمية داخل المدارس.
10. تقوم وزارة التعليم بإنشاء منظومة معلوماتية متكاملة؛ لتغطية كافة البيانات المرتبطة بالنظام التعليمي؛ لإتاحة الفرصة للمدارس لتبادل الخبرات والمعلومات داخل المملكة وخارجها.
11. يتم منح إدارات المدارس الاستقلالية والصلاحيات والحوكمة على ضوء تجارب الدول.
12. يتم متابعة الأداء التطويري للكادر التعليمي، وتحفيزهم واستقطاب الكفاءات العلمية التدريسية؛ لرفع المستوى العلمي والعملية.
13. يتم إعداد السياسات والإجراءات المتعلقة بآلية إصدار القسائم التعليمية بالتعاقد مع خبراء دوليين في هذا المجال.
14. يتم تخصص لجنة خاصة؛ لمتابعة التنفيذ ورفع التقارير الدورية للجهات المعنية.

❖ مرحلة التقويم:

التقويم عملية مستمر؛ بهدف التطوير والتحسين ويتحقق ذلك فيما يلي:

1. تخضع آليات الخصخصة المطبقة لفحص الجودة بدقة عالية وفق المعايير الدولية المطبقة في الدول المتقدمة.
2. تقييم الرؤية والرسالة الخاصة لكل مدرسة، والتحقق من درجة تحقيقها فعلياً على أرض الواقع.
3. تقييم الأهداف المحددة لكل مدرسة، والتحقق من تنفيذها على أرض الواقع.
4. تقديم التغذية الراجعة المستمرة للمدارس التي تم تخصيصها؛ بهدف التحسين والتطوير.
5. يتم قياس مخرجات التعلم وفق مؤشرات أداء معينة، وقياس مستوى التقدم وفقاً للاختبارات الدولية.
6. تقييم أداء المعلمين وفق المعايير المطبقة في الدول المتقدمة بما يتماشى مع سياسة التعليم بالمملكة.
7. يتم ربط أداء المعلمين بنتائج الطلاب، وخضوعهم لاختبارات مهنية مستمرة.

8. تقاس اتجاهات المعنيين حول رضاهم عن آلية الخصخصة المطبقة باستخدام أحد مقاييس الاتجاهات العالمية (ثيرستون، جوتمان).

9. تقييم الخدمات المقدمة من قبل الشركات المسند إليها العمل داخل المدارس، وقياس درجة تحقق مواصفات الجودة المطلوبة.

10. تقييم المناهج التعليمية في المدارس المخصصة، والعمل على تطويرها باستمرار.

11. تقييم المبادرات النوعية في المدارس المخصصة، والعناية بها والعمل على تشجيعها.

ب. بناء أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على عدد الأدبيات التربوية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية كدراسة (الإبراهيم، 2018) و (السلمي والقططاني، 2019) و (Elzoughbi, 2017) (Higham, 2014) و (soysa and seggie, 2016) وفي ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 وبناءً على معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها؛ تم بناء نموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 وبناء أداة جمع البيانات لتقييم الأنموذج من وجهة نظر قيادات تعليم جدة، وتكونت في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء. وفيما يلي عرض لكيفية بنائها، والإجراءات التي اتبعتها الباحثة للتحقق من صدقها وثباتها:

1- **القسم الأول:** يحتوي على مقدمة تعريفية بأهداف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات التي تود الباحثة جمعها من أفراد عينة الدراسة (قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس)، مع تقديم الضمان بسرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

2- **القسم الثاني:** يحتوي على البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وهي على النحو الآتي: (المؤهل العلمي - سنوات الخبرة - العمل الحالي).

3- **القسم الثالث:** يتكون هذا القسم من (25) عبارة، موزعة على محور أساسي واحد مقسم إلى أربعة أبعاد، والجدول (2) يوضح عدد عبارات الاستبانة، وكيفية توزيعها على الأبعاد.

جدول رقم (2) الاستبانة وعباراتها

المجموع	عدد العبارات	البعد	المحور
عبارة 25	7	البعد الأول: تقييم مرحلة الإعداد	أنموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظر قيادات تعليم جدة.
	6	البعد الثاني: تقييم مرحلة التخطيط	
	6	البعد الثالث: تقييم مرحلة التنفيذ	
	6	البعد الرابع: تقييم مرحلة التقويم	

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة الآتية: (بدرجة عالية جداً - بدرجة عالية - بدرجة متوسطة - بدرجة منخفضة - بدرجة منخفضة جداً)، ومن ثم التعبير عن هذا المقياس بشكل كمي، وذلك عن طريق إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للآتي: بدرجة عالية جداً (5) درجات، بدرجة عالية (4) درجات، بدرجة متوسطة (3) درجات، بدرجة منخفضة (2) درجتان، بدرجة منخفضة جداً (1) درجة واحدة.

أما بالنسبة لتحديد طول كل فئة من فئات مقياس ليكرت الخماسي، تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى (5-4 = 1)، ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وبذلك أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (3) تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	الفئة	حدود الفئة	
		من	إلى
1	بدرجة عالية جدًا	4.21	5.00
2	بدرجة عالية	3.41	4.20
3	بدرجة متوسطة	2.61	3.40
4	بدرجة منخفضة (بدرجة قليلة)	1.81	2.60
5	بدرجة منخفضة جدًا (بدرجة قليلة جدًا)	1.00	1.80

وتجدر الإشارة إلى استخدام طول المدى للوصول لحكم موضوعي على متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، بعد معالجتها إحصائياً.

صدق أداة الدراسة:

ويعني التأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، إضافة إلى شموليتها لكل العناصر التي تساعد على تحليل نتائجها، ووضوح عباراتها، وارتباطها بكل بعد من الأبعاد الأربعة، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

للتعرف على مدى الصدق الظاهري للأنموذج المقترح والاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، تم عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في مجال الإدارة والتخطيط والاقتصاد، حيث بلغ عدد المحكمين (12) محكمًا، وطلبت الباحثة من السادة المحكمين تقييم جودة الاستبانة، من حيث قدرتها على قياس ما أعدت لقياسه، والحكم على مدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وذلك من خلال تحديد مدى وضوح كل عبارة، ومدى ارتباط كل عبارة بمحورها، وأهميتها، وسلامتها لغويًا، إضافة إلى إبداء رأيهم في حال وجود أي تعديل، أو حذف، أو إضافة عبارات للاستبانة، وبعد استرداد الاستبانة، قامت الباحثة باعتماد الفقرات التي أجمع (80%) فأكثر من المحكمين على ملاءمتها، أو التعديل عليها، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، وإخراج الاستبانة بالصورة النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من (30) قائدًا من قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس، ووفقًا للبيانات تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ وذلك بهدف التعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة.

جدول رقم (4) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة

(أ نموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظر قيادات تعليم جدة)				
معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	البعد
**0.726	5	**0.763	1	البعد الأول: تقييم مرحلة الإعداد
**0.852	6	**0.665	2	
**0.739	7	**0.605	3	
-	-	**0.692	4	
**0.605	4	**0.687	1	البعد الثاني: تقييم مرحلة التخطيط
**0.728	5	**0.698	2	
**0.638	6	**0.858	3	
**0.770	4	**0.802	1	البعد الثالث: تقييم مرحلة التنفيذ
**0.719	5	**0.638	2	
**0.768	6	**0.768	3	
**0.642	4	**0.797	1	البعد الرابع: تقييم مرحلة التقييم
**0.763	5	**0.726	2	
**0.665	6	**0.852	3	

* دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (4) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بعدها موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين العبارات، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

3 - 6 - 2 ثبات أداة الدراسة:

أ- طريقة ألفا كرونباخ:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α))، وتبين أن معامل ثبات ألفا كرونباخ العام عالٍ حيث بلغ (0.796)، كما بلغ معامل الثبات العام بطريقة التجزئة النصفية (0.856) وهو معامل ثبات مرتفع أيضًا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كما أن معامل الثبات عالٍ لكل محور من محاور الاستبانة.

إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التأكد من إعداد النموذج المقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية ورؤية 2030، وبعد التأكد من صدق (الاستبانة) وثباتها، وصلاحيتها للتطبيق، قامت الباحثة بتطبيقها ميدانيًا بإتباع الخطوات الآتية:

1. تطوير أداة الدراسة، عن طريق الرجوع للأدب النظري والدراسات السابقة.
2. تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

3. التحقق من صدق أداة الدراسة عن طريق عرضها على عدد من المحكمين المختصين وتم إجراء التعديلات اللازمة، وإخراج الأداة بصورتها النهائية.
4. تم التأكد من ثبات أداة الدراسة عن طريق تطبيقها على عينة استطلاعية.
5. تم مخاطبة الجهات المختصة بشكل رسمي؛ للحصول على خطاب تسهيل مهمة لتطبيق الأداة على عينة الدراسة ملحق رقم (4).
6. توزيع الاستبانة إلكترونياً؛ بغية الوصول لأكبر عدد ممكن من الاستجابات.
7. جمع ردود الاستبانات، وقد بلغ عددها (266) رد.
8. مراجعة نتائج الاستبانات للتأكد من مدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي.
9. تحليلها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS).
10. التوصل إلى النتائج ومناقشتها ومقارنتها بالدراسات السابقة.
11. وضع عدد من التوصيات ومقترحات للدراسات مستقبلية.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية، وذلك عن طريق استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والذي يرمز له اختصاراً بالرمز (SPSS).

ومن ثم استخدمت المقاييس الإحصائية الآتية:

1. التكرارات، والنسب المئوية؛ وذلك بهدف التعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة، إضافةً إلى تحديد استجابات أفراد العينة على كل عبارة من العبارات التي تضمنتها أداة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي الموزون "Weighted Mean"؛ وذلك للتعرف على متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحاور، وترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
3. المتوسط الحسابي "Mean"؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسية.
4. الانحراف المعياري "Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
5. تم استخدام اختبار كروسكال والاس Kruskal Wallis Test للتحقق من الفروق بين اتجاهات عينة الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى أكثر من فئتين لبيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

نتائج السؤال الأول:

نص السؤال الأول في الدراسة الحالية على: ما مدى موافقة قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس على الأنموذج المقترح لآليات خصخصة التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030؟

لتحديد مدى موافقة قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس على الأنموذج المقترح لآليات خصخصة التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030، تم حساب المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة لمرحلة تطبيق الأنموذج وصولاً إلى تحديد مدى

موافقة قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس على الأنموذج المقترح لآليات خصخصة التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030، والجدول (5) يوضح النتائج العامة لهذا المحور.

جدول رقم (5) مدى موافقة قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس على الأنموذج المقترح لآليات خصخصة التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		محاور الاستبانة	م.
		درجة الموافقة	قيمة المتوسط		
4	.80273	عالية	3.8222	تقييم مرحلة الإعداد	1
2	.82099	عالية	3.9223	تقييم مرحلة التخطيط	2
3	.80912	عالية	3.8772	تقييم مرحلة التنفيذ	3
1	.79246	عالية	3.9480	تقييم مرحلة التقييم	4
-	.75915	عالية	3.8896	أنموذج مقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظر قيادات تعليم جدة	

يتضح من خلال النتائج أن درجة تقدير نظر قيادات تعليم جدة للأنموذج المقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 كانت بمتوسط (3.8896)، أي بدرجة عالية وفقاً للمعيار الذي اعتمدهت الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي، وتبين من النتائج أن عينة الدراسة موافقون في المرتبة الأولى على مرحلة (التقييم) بمتوسط حسابي (3.9480)، وبدرجة عالية، يليها مرحلة (التخطيط) بمتوسط (3.9223)، وهي أيضاً بدرجة عالية، وكان تقدير عينة الدراسة في الترتيب الثالث لمرحلة (التنفيذ)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.8772)، وهي بدرجة عالية، ثم يليها في الترتيب الرابع والأخير مرحلة (الإعداد) بمتوسط (3.8222) وهي بدرجة عالية.

أظهرت النتائج التسلسل التنظيمي لموافقة قيادات تعليم جدة وقائدات المدارس على الأنموذج المقترح لآليات خصخصة التعليم في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030، وجاء بالمرتبة الأولى بعد التقييم يليه بعد التخطيط، ومن ثم بعد التنفيذ وفي المرتبة الأخيرة بعد الإعداد وقد يرجع مرد هذه النتيجة إلى التجانس في المرتبة بين البنود وإن كان هناك بعض الفروق البسيطة في الرتب، وحصلت مرحلة الإعداد والتنفيذ أقل من التخطيط والتقييم؛ ويرجع ذلك لعدم عمق فهم أفراد عينة الدراسة لآليات الخصخصة لكونها لم تطبق لحد الآن في المملكة العربية السعودية، إلا أنه يلامس قناعتهم التامة بفكرة خصخصة التعليم، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الإبراهيم، 2018) والتي أشارت إلى مستوى عال لتصورات المعلمين حول الحاجات التعليمية التي تلبيها خصخصة التعليم، والتي ساهمت بدورها في تطوير الخدمات التعليمية وتحسين مستوى المخرجات التعليمية، وساعدت في اختيار مناهج مواكبة للمستجدات المعاصرة؛ كما وافقت النتيجة الحالية مع نتائج دراسة (نصير، وخصاونة، 2013) والتي أظهرت مستوى عال من الاتجاهات الإيجابية المرتفعة لدى معلمي المدارس الثانوية الحكومية حول خصخصة التعليم العام؛ كما تتفق أيضاً مع نتيجة دراسة (Elzoughbi, 2017) والتي أشارت إلى أن الخصخصة تعتبر أحد الحلول الفعالة لرفع مستوى جودة التعليم، وتتعارض من نتيجة

دراسة (Adams and Galloway, 2019) والتي أشارت إلى أن التخصصية تصرف عن الهدف العام للتعليم وهو تحقيق تعليم عالي الجودة.

نتائج السؤال الثاني:

نصّ السؤال الثاني في الدراسة الحالية على: **ما المقترحات لتطوير كل مرحلة من مراحل النموذج؟** وللإجابة على هذا السؤال، قامت الباحثة بوضع سؤال مفتوح في الاستبيان في نهاية كل مرحلة من مراحل النموذج بطلب إضافة مقترحات لتطوير كل مرحلة، وقد وجدت الباحثة أن معظم العينة أثنى على مناسبة المراحل ومناسبة النموذج، وكان من أهم المقترحات التي تم ذكرها (توضيح مؤشر لقياس كل مرحلة، ووضع خطط للطوارئ)، وفيما يلي إضافات لأهم المقترحات والتي قد تسهم بتطوير مرحل النموذج بشكل أكبر، ومن خلال ما ورد في إجابات العينة من نتائج تستخلص الباحثة التالي:

أولاً: مقترحات لتطوير مرحلة الإعداد:

- تهيئة الميدان بتوفير قيادات متميزة لها خبرة وباع في التطوير والتحسين.
- اختيار عينة من المدارس المتميزة والمتوسطة والضعيفة، وتطبيق نظام التخصصية بها
- وقياس أثر البرنامج على أداء ونتائج المدرسة خلال ثلاث سنوات للتعرف على السلبيات وتجنبها.
- اختيار مدارس عشوائية لمختلف الطبقات الاجتماعية، ويكون التركيز على السلبيات المتوقعة وكيفية علاجها أكثر من التركيز على النجاح المتوقع.
- دراسة تجارب الدول العالمية التي لها سبق في الموضوع والاستفادة من تصحيح أخطائها والتركيز على الإيجابيات.
- إعداد خطة تطوير خاصة لكل مدرسة على حده.
- إعداد استبيان لاستطلاع رأي المستفيدين ومشاركتهم في إعداد خطة التخصصية ويكون المشارك ميدانياً.
- قبل البدء بالتطبيق ضرورة الاسترشاد بإحدى النماذج العالمية المطبقة لتخصصية التعليم العام.

ثانياً: مقترحات لتطوير مرحلة التخطيط:

- أن يكون التخطيط واضح وقابل للتنفيذ مع وضع مجال للمرونة والتغيير والتعديل أثناء التنفيذ في حالة الاحتياج لذلك.
- إشراك جهات من الخبراء من أهل الاختصاص خارج وزارة التعليم في التخطيط، وإشراك الممارسين في الميدان التعليمي ومنسوبي المدارس وأولياء الأمور.
- إعداد التخطيط بعد دراسة كاملة للواقع الفعلي وليس المأمول.
- تكثيف الدورات التدريبية والتأهيلية للكوادر البشرية لمواكبة تطورات سياسة التعليم و رؤية 2030.
- مراعاة إمكانية تطبيق الخطط بشكل دائم، ومراعاة إمكانية التطبيق على أرض الواقع.
- البعد عن التخطيط البعيد عن التطبيق لحدائته وعدم مطابقته مع الواقع.

ثانياً: مقترحات لتطوير مرحلة التنفيذ:

- إنشاء دليل يوضح المهام و يصنفها و يوضح آلية العمل بالكامل.

- اختيار الوقت المناسب للتنفيذ.
- استقطاب الكوادر الوطنية المبدعة ورصد انجازات المبدعين ورفع كفاءاتهم المهنية وتدريب البقية بما يتواءم مع الرؤية المستقبلية للمدارس وتكون الدولة الجهة المشرفة مباشرة على خصخصة التعليم.
- التركيز في مرحلة التنفيذ على الهدف الأساسي في التعليم وهو الطالب ومدى أثر الخصخصة في ذلك.
- المتابعة الحقيقية ومرونة المعايير مع توفير إمكانيات وكوادر بشرية.
- أن تكون الجهات المشرفة على التنفيذ جهات متخصصة.
- تحديد المدة الزمنية والتنفيذ وفق قوانين صارمة ويكون تحت إشراف مهندسين أمناء.
- تقديم عامل التحفيز (المالي - المعنوي) في مرحلة التنفيذ للمعلم ودعمه وإبعاده عن الشعور بالقلق و فقدان الأمان الوظيفي.

ثانياً: مقترحات لتطوير مرحلة التقويم:

- أن تكون التقارير أسبوعية في بداية التنفيذ ثم شهرية ثم فصلية لتقديم تغذية راجعة لضمان جودة التحسين المستمر.
- الاهتمام بجوانب الدعم في حالات القصور والضعف في الأداء.
- النظر إلى النواتج الحقيقية والفرق النوعي الملموس على أرض الواقع والبعد عن اختيار الشرائح الأفضل كما وكيفا.
- أن تكون العقود الخاصة بالمعلمين سنوية ولا تقبل بالتمديد إلا بظهور نتائج متميزة في الأداء يمكن قياس أثرها.
- شمولية التقويم فلا تقتصر فقط على المعلم وإنما تشمل جميع الفئات من مشرفين وأولياء أمور وطالب.
- استخراج تقارير شهرية لقياس مدى جدوى الخطة.

نتائج السؤال الثالث:

نصّ السؤال الثالث في الدراسة الحالية على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة للأنموذج المقترح لخصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة 2030 تبعاً لمتغير سنوات الخبرة؟

وللإجابة عن السؤال تم صياغة الفرض الصفري الآتي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة للأنموذج المقترح لخصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة 2030 تبعاً لمتغير سنوات الخبرة." قامت الباحثة بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي Tests of Normality (اختبار Shapiro-Wilk) لفحص اعتدالية البيانات في ذات الأعداد الصغيرة نسبياً في متغير الخبرة بالنسبة للدرجة الكلية وللمحاور الفرعية، وذلك لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ولأن عدد العينة في فئة الخبرة (من 10 إلى 15) كان صغيراً نسبياً، ويمكن تجاوز شرط اعتدالية البيانات في باقي الفئات لأن حجم العينة كبير نسبياً. وقد كان توزيع البيانات غير اعتدالي بالنسبة للدرجة الكلية وللمحاور جميعاً؛ وللتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير سنوات الخبرة استخدمت الباحثة الاختبار الغير معلمى كروسكال ولاس Kruskal Wallis Test للتعرف على تقديرات عينة الدراسة للأنموذج المقترح لخصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة 2030 تبعاً لمتغير الخبرة، حيث جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) اختبار كروسكال ولاس **Kruskal Wallis Test** للتعرف على تقديرات عينة الدراسة للأنموذج المقترح لخصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة 2030 تبعاً لمتغير الخبرة

التعليق	الدلالة	قيمة مربع كاي	متوسط الرتب	العدد	سنوات الخبرة	النُبة
غير دالة	0.379	1.943	136.58	19	من 10 إلى 15	تقييم مرحلة الإعداد
			115.15	30	من 15 إلى 20	
			135.77	217	من 20 فأكثر	
غير دالة	0.164	3.611	143.87	19	من 10 إلى 15	تقييم مرحلة التخطيط
			109.25	30	من 15 إلى 20	
			135.94	217	من 20 فأكثر	
غير دالة	0.321	2.275	126.97	19	من 10 إلى 15	تقييم مرحلة التنفيذ
			114.97	30	من 15 إلى 20	
			136.63	217	من 20 فأكثر	
غير دالة	0.325	2.246	133.76	19	من 10 إلى 15	تقييم مرحلة التقويم
			114.00	30	من 15 إلى 20	
			136.17	217	من 20 فأكثر	
غير دالة	0.310	2.342	136.29	19	من 10 إلى 15	الدرجة الكلية
			113.27	30	من 15 إلى 20	
			136.05	217	من 20 فأكثر	

نتائج اختبار "كروسكال ولاس" **Kruskal Wallis Test** للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير سنوات الخبرة

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (6) ما يلي:

أولاً: بالنسبة للدرجة الكلية تقديرات عينة الدراسة للأنموذج المقترح لخصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة 2030:

توصلت الباحثة إلى أن قيمة (Sig) للدرجة الكلية تقديرات عينة الدراسة للأنموذج المقترح لخصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية المملكة 2030 تساوي (0.310) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين استجابات العينة فيما يتعلق بالتقديرات التقييمية للأنموذج المقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ثانيًا: بالنسبة للمجالات الفرعية لمراحل الأنموذج المقترح:

توصلت الباحثة إلى أن قيمة (Sig) لكل مجال فيما يتعلق ب: (تقييم مرحلة الإعداد، تقييم مرحلة التخطيط، تقييم مرحلة التنفيذ، تقييم مرحلة التقييم) أكبر من مستوى دلالة (0.05)؛ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة فيما يتعلق ب: (تقييم مرحلة الإعداد، تقييم مرحلة التخطيط، تقييم مرحلة التنفيذ، تقييم مرحلة التقييم) تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويمكن تفسير ذلك لحرص أفراد عينة الدراسة على مواكبة المستجدات العالمية والتطورات التربوية في مجال التعليم، ولما يتميز به أفراد عينة الدراسة من خصائص القيادة ومنها القيادة الإبداعية، والابتكارية، والتحويلية. ولأن إدارة عملية التغيير في المؤسسات التعليمية من أهم المهام التي تركز عليها وتقوم بها القيادة الإدارية. وتعارض هذه النتيجة دراسة (الإبراهيم، 2018) الذي أوضحت هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول الحاجات التي تلبها خصخصة التعليم تعزى لمتغير الخبرة فكانت النتيجة لصالح الأقل خمس سنوات.

التوصيات :

وفقًا للنتائج التي تم التوصل إليها، توصي الباحثة بالآتي:

1. بناءً على نتائج موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على الأنموذج المقترح، أوصي بتبني الأنموذج المقترح لخصخصة التعليم عند البدء بتنفيذ وزارة التعليم للخصخصة.
2. نشر الوعي المجتمعي بمبادئ خصخصة التعليم والضوابط والمعايير التي تقوم عليها.
3. ضرورة إيضاح سياسة خصخصة التعليم ويكون عن طريق التدوين البصري أو خرائط التدفق للتوضيح أكثر.
4. إصدار خطة إستراتيجية للمشروع بالتعاون بين وزارة التعليم ووزارة التخطيط.
5. الاستفادة من تجربة دولة الصين في خصخصة التعليم المهني والاهتمام به مواكبة لما جاء في رؤية 2030 والذي أوصت؛ بتقديم تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد، وتوجه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية لمهنية.
6. تطوير مرحلة الإعداد لتكون أكثر مرونة وشمولية.
7. تبني مفهوم التجديد الذي يجمع بين الأصالة والرؤية المستقبلية للنظام التعليمي ويكون بإعادة النظر في أهداف التعليم ومبادراته بما يخدم التحول الوطني ويحقق رؤية 2030.
8. وضع معايير لتحديد ما يجب قياسه ويكون بتحديد نتائج الأداء التي يجب أن تراقب وتقييم ومقارنة نتائج الأداء مع المعايير.

المقترحات:

1. إجراء دراسة مشابهة على عينة مختلفة وتشمل مدرء التعليم في مناطق المملكة العربية السعودية، والمسؤولين في شركة تطوير، والمشرفين التربويين.
2. إجراء دراسة على عينة من مجتمع المعلمين وأولياء الأمور لرصد توجهاتهم نحو خصخصة التعليم.
3. إجراء دراسة تقويمية عن دور نظام السندات التعليمية في تلبية متطلبات التربية الخاصة والذي بدأ تطبيقه في المملكة العربية السعودية منذ عام 2017.
4. إجراء دراسة بحثية تتمثل في وضع تصور مقترح يتضمن الضوابط والإجراءات اللازمة اتخاذها عند تطبيق خصخصة التعليم.
5. إجراء دراسة بحثية عن ضوابط وآلية عمل الشركات ودورها في تفعيل الخصخصة.

6. إجراء دراسة علمية مسحية دقيقة للقطاعات التي تم خصصتها للوقوف على الإيجابيات والسلبيات والاستفادة من نتائجها عند تطبيق خصخصة التعليم.

المراجع

- الإبراهيم، شيماء محمد. (2018). تصورات العاملين في الميدان التربوي حول خصخصة التعليم في دولة الكويت [رسالة ماجستير، جامعة الكويت]. قاعدة معلومات دار المنظومة.
- البابطين، أماني أحمد عبدالعزيز. (2019). تنوع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات 2030 في ضوء التجربة الأمريكية. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 8 (4)، 69.
- باسويد، سالم عبدالله. (2013). تقييم تجربة الخصخصة في اليمن: الواقع والتحديات. مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، 5 (9)، 237.200.
- البنك الدولي. (2015) <https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/projects-list?searchTerm>
- البنك الدولي (2014) <https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?end=&view=bar2014&locations=XU&start=>
- التركي، فهد. الشريف، نوف. (2018). جدوى للإستثمار. هيئة السوق المالية. مركز البحوث والنشر.
- الجدعان، محمد عبدالله. (1 يناير، 2020). ميزانية المملكة العربية السعودية 2019. موقع وزارة المالية. 2019 Pages/default.aspx <https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget>
- الجابري، نياض رشيد. (2010). كلفة التعليم العام في المملكة العربية السعودية نموها، مكوناتها، ومحدداتها، وخيارات الترشيد. مجلة رسالة الخليج العربي (35)، 235-255.
- الحربي، أمل عبدالرحمن. (2016). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. مجلة القراءة والمعرفة، 27 (106)، 205-302.
- دحلان، عبدالله. (5 أبريل، 2017). خصخصة التعليم. صحيفة عكاظ. 15055449 <http://okaz.com.sa/article/>
- رؤية 2030 المملكة العربية السعودية. (2016). في رؤية المملكة العربية السعودية 2030. gov.sa 2030. <https://vision>
- الرؤية السعودية وأهداف التنمية المستدامة. (9 يوليو، 2018). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم. https://www.sa.undp.org/content/saudi_arabia/ar/home/sustainable-development/in-depth.html
- الزايدي، أحمد محمد. (8 فبراير، 2017). خصخصة التعليم كيف تكون. صحيفة برق الإلكترونية. 105379-barq <https://barq-105379.org.sa>
- الزايدي، أحمد محمد. (27 يناير، 2018). خصخصة التعليم "مخاوف ومحاذير". صحيفة برق الإلكترونية. <http://barq-org.sa271956>

- الزبير، حسين بانقاه. آدم، سوسن أحمد. (2018). دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم السودان. المجلة التربوية المتخصصة، 7 (2)، 154.145.
- الزهراني، علي عبدالقادر. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 8 (11)، 158.
- الزومان، هدى محمد. (2018). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية [رسالة ماجستير، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب]. قاعدة معلومات دار المنظومة.
- السملي، سعد مسعد. القحطاني، يحيى سعيد. (2019). متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء رؤية المملكة 2030 تصور مقترح. مجلة القراءة والمعرفة، (210)، 207-235.
- شاهين، محمد أحمد. (2015). خصخصة التعليم. ورقة عمل. القدس: جامعة القدس المفتوحة.
- الشريف، خليل. (22 سبتمبر، 2020). هل ستجج خصخصة التعليم في السعودية. صحيفة الميدان التعليمي. <https://almaydanedu.net/707435>
- الشعلان، ظافر. (6 يناير، 2018). 700 مليون ريال مبلغ العوائد لوطبقت. صحيفة مكة الإلكترونية. <https://makkahnewspaper.com/article/641258>
- الشواورة، ياسين سالم. (2019). خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. مجلة كلية التربية جامعة أسيوط، 35 (4)، 11796.
- العنزي، سليمان. (10 سبتمبر، 2018). تشغيل 25 مدرسة مستقلة في عام 1441. موقع الوطن. <https://www.alwatan.com.sa/article/385274>
- العيدروس، أغادير سالم. (2019). الكفايات الجوهرية للموظفين في ضوء متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية على إدارة التعليم بمكة المكرمة. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، 43 (4)، 327-394.
- الفهمي، وليد (4 نوفمبر، 2020). قرار يلغي تطوير نموذج جديد لتشغيل المدارس الحكومية باسم المدارس المستقلة. صحيفة عاجل. <https://ajel.sa/Hgvwzs>
- القحطاني، منصور عوض. البحيري السيد محمود. (2014). استخدام نماذج التخطيط الاستراتيجي في إعداد خطة استراتيجية مقترحة لكلية التربية بجامعة الملك خالد. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 3 (12)، 1-45.
- كمبيجو، أسماء عبدالله. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة. مجلة البحث العلمي في التربية، 20 (12)، 89. 112.
- النفيعي، صالح بن جواد الله. (2019). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني. مجلة البحث العلمي في التربية جامعة عين شمس، 20 (10)، 251.306.
- محمد، عبدالمنعم محمد، وتهامي، جمعة سعيد. (2010، فبراير). أشكال الخصخصة و ضوابط تطبيقها في التعليم [بحوث المؤتمرات]. المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر. اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وجامعة بني سويف كلية التربية، القاهرة، مصر.
- مراد، صلاح. هادي، فوزية. (2014). طرائق البحث العملي تصميماتها وإجراءاتها (ط . 2). مكتبة دار الكتاب الحديث.

وزير التعليم وشركة تطوير للمباني يوقعان عقد مشروع تمويل وتصميم وبناء 60 مدرسة حكومية. (1442/4/3هـ). المركز الوطني للتخصيص. https://www.ncp.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/Sign_School_Buildings_Wave_1.aspx

مشاريع التخصيص قلصت النفقات الفعلية لميزانية العام الجاري بـ 5.2%. (13 ديسمبر، 20). صحيفة العرب الاقتصادية الدولية https://www.aleqt.com/2019/12/13/article_1729026/html

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو". (يناير، 2015). مشروع العمل الخاص بالتعليم حتى 2030م. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223pf0000245656_ara.%20

نصير، تقوى محمد. خصاونة، عمر محمد. (2013). اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة أربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن [رسالة ماجستير، جامعة اليرموك]. قاعدة معلومات دار المنظومة. وثيقة برنامج التخصيص (2018) أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. في برنامج التخصيص. <https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/ncp-delivery-plan-arabic.pdf>. وزارة التعليم السعودي، تحويل 2000 مدرسة حكومية إلى مدارس مستقلة. (د.ت.). <https://www.moe.gov.sa/ar/pages/vision2030>

وزير التعليم: "المدارس المستقلة" تهدف إلى رفع كفاءة تشغيل المدارس الحكومية. (1 مايو، 2018). صحيفة عكاظ. <https://www.okaz.com.sa/local/na/1637430>

الوزرة، عبدالله بن محمد. (2019). واقع تنوع مصادر التمويل الذاتي للمدارس بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها. مجلة البحث العلمي في التربية، 20(2)، 457-482.

اليامي، هادية بن علي. (2018). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(26)، 49

- Adamson, F., & Galloway, M. (2019) Education Privatization in the United States: Increasing Saturation and Segregation. California State University, Sacramento, 27 (129), 48.
- Adamson, F. (2016, November). Privatization or Public Investment in Education. 12? Stanford Center for.
- David, M. (2016). Neoliberal Restructuring of Education in the Philippines: Dependency, Labor, Privatization, Critical Pedagogy, and the K to 12 System. De La Salle University, Manila, Philippines, 16 (1), 80 - 110.
- Elzoughbi, K. (2017, September 11). Can reforming the pre-university public educational sector in Egypt through privatization influence its quality. 89? AUC Knowledge Fountain.
- Higham, R. (2014). Who owns our schools? An analysis of the governance of free schools in England. Administration & Leadership, 42 (3), 404 - 422
- Kantor, H. Lowe, R. (2013, January 1). Educationalizing the Welfare State and Privatizing Education: The Evolution of Social Policy Since the New Deal. University of Utah, p.16
- Nijs, Bart de. (2017). PRIVATIZATION IN EDUCATION. LEIDEN UNIVERSITY The Netherlands The Netherlands, 25.
- Rikowski, G. (2019). Privatisation: Education and Commodity Forms. In Keywords in Radical Philosophy and Education. 374-355.
- Rizvi, F. (2016). Privatization in education: Trends and consequences. p12.
- Termes, A., Edwards Jr, D. B., & Verger, A. (2018). The Development and Dynamics of Public-Private Partnerships in the Philippines' Education: A Counterintuitive Case of School Choice, Competition, and Privatization. Educational Policy, 34(1), 91-117.
- Verger, A. Fontdevila, c., & Zancajo, A. (2017) Multiple paths towards education privatization in a globalizing world: a cultural political economy review. p32.

West. R., & Nikolai, A. .(2017) .The expansion of“ private ”schools in England, Sweden and Eastern Germany: a comparative perspective on policy development, regulation, policy goals and ideas. Journal of Comparative Policy Analysis. Research and Practice, 19 (5), 452-469.

“A Proposed Model for the Application of Privatization of Public Education in the Light of Global Experiences and Aspirations of Vision 2030 from the View of Jeddah Education Leaders”

Abstract:

This study was aimed to building a proposed model for privatizing public education in the light of global experiences and vision aspirations 2030, also aimed at the extent to which it could be applied. This study also aimed to identify the experiences of developed countries in the area of privatization of education. The researcher adopted the analytical descriptive approach. And to achieve the objectives of the study, the questionnaires were used to assess each stage of the model with the benefit of proposals to develop each stage. And the questioning was applied to a simple random sample of Jeddah education leaders and government school leaders in Jeddah. The study was applied to a random sample consisted of (266) which (44%) of the total study community. This was done during the first semester of 1441 - 1442 Hijri. Using appropriate statistical methods; the study ended several results: The validity of the proposed model of the application, adopt the model at the start of the Ministry of Education in the implementation of the project. In light of this; the study provided a number of recommendations and the most important: Put a regulatory manual shows patterns and mechanisms of privatization of education, and adopting the concept of renewal that combines originality and future vision of the educational system to serve the national transformation and achieve 2030 vision.

Keywords: Privatization matrix, Privatization mechanisms for public education, Proposed model, Global experiences in privatization of education.